

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٢٠٧

الإثنين، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٨ الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فان أوستيروم	(هولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد تانو–بوتشويه
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غرين

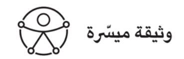
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

1807495 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في جلسة اليوم: السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة جانين باندو باهاتي، منسقة ”إطار نساء الشعوب الأصلية والأسر المعيشية الضعيفة“؛ والأب دونسيان نشوليه، الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وإذ أشير إلى المذكرة ٥٠٧ الأخيرة لمجلس الأمن بشأن أساليب عمله (S/2017/507)، أود أن أشجع جميع المشاركين، من أعضاء المجلس وغير الأعضاء على حد سواء، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. كما تشجع المذكرة ٥٠٧ مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإيجاز والتركيز على المسائل الرئيسية. ونشجع مقدمي الإحاطات الإعلامية على الإدلاء بملاحظاتهم الأولية في مدة ١٥ دقيقة أو أقل.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): هذه الصورة التي أعرضها تبين مواسي كالونغا وأولادها السبعة بمن فيهم الطفل شاباني ذو الثمانية عشر شهرا. وتوجد الصورة أمام جميع أعضاء المجلس. ويمكنهم أن يشاهدوا بطن الصغير شاباني منتفخا مثل الكثيرين من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية. لقد التقيت بهم يوم الثلاثاء الماضي في مخيم كاتانيكا في بلدة كاليمي حيث المناظر الطبيعية المدهشة والغنية التي تكتنف بحيرة تنجانيقا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد قُتل زوج مواسي واثنان من أولادها التسعة عندما هاجمت المليشيات، في كانون الثاني/يناير، قريتها وأحرقتها، وهي تبعد من هنا ٥٠ كيلومترا. لاذوا بالفرار وساروا يومين متتاليين ويعيشون الآن في ظروف مزرية تحت غطاء بلاستيكي في مأوى صغير جدا في مخيم مكتظ وضيق وغير صحي ومنحدر ويتعرض باستمرار لخطر الحرائق والفيضانات. ولم يعد أطفالها قادرون على الذهاب إلى المدرسة. وتخشى كل أسرتها التي تعاني من الصدمة والعويل والحرمان من التفكير في العودة إلى بيتها.

إن مواسي وأطفالها من ضمن ٤,٥ مليون شخص مشرد حاليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. لقد تضاعفت خلال العام الماضي الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الصراع الداخلي. ويوجد ثلاثة عشر مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. ويعاني أكثر من ٤,٦ مليون طفل من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم حوالي ٢,٢ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الشديد جدا. إننا نشهد انتشار الأوبئة بما فيها أسوأ تفشٍ لوباء الكوليرا في ١٥ عاما.

هناك أيضا وباء العنف الجنسي الذي لا يُبلّغ عن معظمه ولا يعالج والكثير منه ضد الأطفال. ويسعدني أن جانين باندو باهاتي قد انضمت إلينا بصفتها أحد مقدمي الإحاطات الإعلامية، ويسعدني أيضا أن أرى جولیین لوسانج، في القاعة بين الضيوف، وهي مدافعة قوية وشجاعة عن حقوق المرأة، وناشطة في مكافحة العنف الجنسي. لقد فرّ ما يقرب من ٧٤٦ ٠٠٠ كونغولي إلى البلدان المجاورة، في حين أن جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها تستضيف أكثر من ٥٤٠ ٠٠٠

لاجئ. وسوف تتزايد هذه الأعداد ما لم تتوقف أعمال العنف ويتحقق الانتقال السياسي الناجح.

إن ما شاهدته في الأسبوع الماضي الوزيرة سيغريد كاغ من مملكة هولندا التي سافرت معها يتطلب منا القيام بعمل عاجل. هناك شعور باليأس، ولكن هناك أمل أيضا. إنّ شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يستطيع التكيف وقادر على تدبر أموره. ويعجبني أيما إعجاب تضامن العديد من الأسر الكونغولية القائم على إنكار الذات. ليس لديهم سوى القليل جدا، ومع ذلك يرحبون بإخوانهم وأخواتهم في داخل البلاد وخارجها في بيوتهم عندما يتشرد هؤلاء الناس بسبب أعمال العنف.

وبدون المساعدة الإنسانية، ستكون الأمور أسوأ بكثير. في عام ٢٠١٧، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من الوصول إلى أكثر من ٤,٢ مليون شخص وتوفير الحماية لهم وتقديم المعونة المنقذة لحياتهم. ونهدف هذا العام إلى الوصول إلى ١٠,٥ مليون شخص. ولرفع مستوى الاستجابة، قمنا بتعزيز دورنا القيادي، وعززنا وجودنا في الميدان، وكثفنا أنشطتنا في مجال الدعوة. وتواصل الوكالات الإنسانية القيام بالتزاماتها رغم استمرار انعدام الأمن والعقبات البيروقراطية. لقد تعرض العاملون في مجال تقديم المعونة في الأسابيع الأخيرة في تنجانيقا لأعمال الخطف والاختطاف.

أجريت مناقشات بناءة مع السلطات بشأن التصدي لهذه التحديات، والكيفية التي يمكن بها للحكومة الوفاء بمسؤوليتها عن توفير الحماية وتقديم الخدمات للسكان المتضررين، وما يمكنها أن تفعله من أجل تيسير وصول المساعدات الإنسانية من خلال سرعة إصدار تأشيرات الدخول وتخفيض التعريفات الجمركية والرسوم والسرعة في التخليص الجمركي على إمدادات المعونة. شهدت الوزيرة كاغ وأنا أيضا توقيع اتفاق للتعاون في تنجانيقا بين منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة ومحافظ المنطقة المحلية للحد من الضرائب والرسوم المفروضة على المساعدة الإنسانية. وأبلغتنا الحكومة في كينشاسا أنها ستدعم اتفاقات مماثلة في محافظات أخرى.

أود أيضا أن أشدد على العمل الذي تقوم به بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنها تعمل على إيجاد حيز لإيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. ومما لا شك فيه أن الأمور ستكون أسوأ بكثير بدون البعثة.

إنّ نقص التمويل أكبر عائق أمام الاستجابة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا العام، تتطلب مناشدتنا ١,٧ مليار دولار، أي حوالي أربعة أضعاف ما حصلنا عليه في العام الماضي. وسوف تشترك هولندا، والإمارات العربية المتحدة، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في استضافة أول مؤتمر رفيع المستوى من نوعه للمساعدة الإنسانية بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيعقد في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل. والهدف من ذلك ضمان مساهمات مالية فورية وكبيرة والشروع في حملة متعددة السنوات لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرجو من أعضاء المجلس اليوم ضمان إدراج الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية في جدول أعمال حكوماتهم، وتشجيع المشاركة الرفيعة المستوى والتعهدات في ١٣ نيسان/أبريل.

نحن بحاجة أيضا إلى إيجاد حلول لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة المتفاقمة، بما في ذلك إحراز تقدم على الجبهة السياسية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونحن بحاجة إلى أن يتصرف جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية بروح المسؤولية أيضا. على الرغم من استمرار أعمال العنف، يجب على جميع الأطراف أن تتخذ الخطوات اللازمة لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية، تماشيا مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

من الممكن إحراز تقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ منذ أن زرت جمهورية الكونغو

الديمقراطية لأول مرة، تحسنت الهياكل الأساسية في العديد من المدن الرئيسية وزادت فرص الحصول على التعليم، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال وازدادت معدلات تحصين الأطفال. علينا أن نعزز دعمنا للشعب الكونغولي.

بالنسبة لأسرة مواسي، قدمت لها لحكومة المحلية والوكالات الإنسانية المعونة لإبقائها على قيد الحياة. ويقدم جيرانها الجدد المساعدة الغذائية للأطفال عند الإمكان. وسألتها عن آمالها في المستقبل. قالت إنها تود أن يعاد توطينها، وأن تحصل على قطعة أرض صغيرة لتقوم بزراعتها وإرسال أطفالها إلى المدرسة. إنها لا تطلب الكثير، أليس كذلك؟

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة جانين باندو باهاتي.

السيدة باندو باهاتي (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى هولندا على دعوتي إلى هذه الجلسة الهامة للغاية بشأن الحالة السياسية والإنسانية للنساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأنه قلما أُستمع لصوت المرأة الريفية.

أنا امرأة ريفية ومنسقة المنظمة النسائية المحلية، ''إطار نساء الشعوب الأصلية والأسر المعيشية الضعيفة''، ومقرها غوما في مقاطعة كيفو الشمالية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأتكلم اليوم بصفتي امرأة ريفية وفلاحة، وامرأة ذات قاعدة شعبية، وامرأة مشردة، وامرأة متضررة من الصراع وخاصة الصراع المسلح.

إنّ منظمتي تشارك في تعزيز السلام والمساواة بين الجنسين والتنمية؛ وفي منع نشوب الصراعات المسلحة والنزاعات المجتمعية؛ وفي حماية النساء والفتيات اللواتي. وتتمثل رؤيتنا في تعزيز الآليات المجتمعية لحماية الأطفال والنساء وتعزيز حقوق الإنسان، مع التركيز على التعايش السلمي بين الطوائف، وتعزيز السلام والتنمية المستدامة في محافظتي.، يوجد ثلاث مسائل أود أن أثيرها هذا الصباح مع المجلس هي: الحالة الأمنية والإنسانية للمرأة؛ وتدهور الحالة الاجتماعية – الاقتصادية للنساء والفتيات؛ والمشاركة السياسية للمرأة.

أولا، إن الحالة الأمنية والإنسانية للمرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية آخذة في التدهور بشكل متزايد. إنها حالة كارثية ومفجعة ومشوشة. إنّ غالبية المتأثرات، لا سيما اللواتي يعشن في المناطق الريفية حيث نعمل، يعانين من الصدمة والعيش بدون أمل في المستقبل. وهذه الحالة تتفاقم كل سنة منذ أكثر من عقدين من الزمن.

هناك العديد من ضروب الانتهاكات من بين المشاكل البارزة التي تؤثر سلبا على السكان وإضعافهم، وهي انتهاكات تتعرض لها النساء والفتيات بصورة خاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في شرق البلاد.

وهي تشمل المجازر، والمذابح،، والاغتيالات والقتل، والتشريد والنزوح الدائم، والاغتصاب والاستغلال الجنسي، والاختطاف طلبا للفدية، والاتجار بالبشر، وحرق المنازل، ونشاط وانتشار الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية، ونهب الموارد الطبيعية – ولا سيما من قطاعي التعدين والزراعة – التي يمكن أن تعود عليهم بالفائدة، وفرض القيود على الأنشطة الريفية، وعدم كفاية استراتيجيات التحفيز لتيسير ظهور النساء والفتيات وحصولهن على التعليم، وحيازة الأسلحة على نحو غير مشروع من قبل عدد من الناس، والكارثة الإنسانية. فمن شأن هذه الانتهاكات أن تؤدي إلى زيادة الفقر والبطالة والضعف المزمن والهجرة الريفية، والأضرار النفسية، وانتشار الأسلحة، وما إلى ذلك. إنها قنبلة موقوتة لإبادة النساء والفتيات والسكان بأسرهم، إذا لم تتخذ تدابير فعالة على مستوى القواعد الشعبية لمنع وحماية ودعم النساء والفتيات.

فعلى سبيل المثال، اعتدى رجال مسلحون، في الشهر الماضي، على السيدة ماومبي البالغة من العمر ٥٤ عاما والمشردة والضعيفة جدا، والتي تعول تسعة أطفال، عندما ذهبت كانت في طريقها إلى مزرعتها لجني محاصيلها. وابنتها التي كانت بصحبتها البالغة من العمر أقل من ١٨ عاما، اختطفت واغتصبت وأعيدت بعد ذلك بأيام قليلة. وقد قالت امرأة أخرى اسمها دوروتي كانت شهادتها:

”كنت في مزرعتي، وجاء المهاجمون ونهبوا البضائع وأحرقوا المنازل وقتلوا النساء والرجال في حضوري، واختطفوا أربعة أطفال – صبيين وبنتين، وبقيت مع رضيع أقوم الآن برعايته“.

وتجدر الإشارة إلى أن موظفي العمل الإنساني الدوليين في مناطق تدخلنا لم يسلموا كذلك من الاعتداء.

ثانيا، يشكل تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية للنساء والفتيات، كذلك، إحدى النتائج الرئيسية لهذه الأزمة الإنسانية النابعة من عدد من التوترات المزمنة المتصلة بانعدام الأمن. إنني أشير هنا إلى كيفو الشمالية، ولكن يتعين علي أن أشير إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، ككل، متأثرة بهذه الآفة تقريبا وغارقة فيها. فبأقل من دولار واحد في اليوم، يكاد يكون مستحيلا العيش في أي منطقة أخرى. إنها حالة لا تطاق بالنسبة للنساء والفتيات. والأسوأ هو أنهن يقضين أياما بكاملها من دون أن يحصلن على طعام يأكلنه. إن هذا الفقر المدقع يحرمهن، ويحرم الرجال والفتيان، من الفرص المحتملة، الأمر الذي يدفع ببعض الشباب إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة وارتكاب انتهاكات أخرى. إنني أعرف أرملة كانت، قبل الحرب، تبيع سلعها في عدد من الأسواق. وكانت ميسورة الحال، ولكن بسبب انعدام الأمن، نهبت وأصبحت في غاية الفقر والضعف. ولم يعد باستطاعتها إطعام أطفالها أو رعاية أسرتها. إن هذا مثال واحد فقط من بين أمثلة كثيرة.

وأخيرا، فإن مستوى المشاركة السياسية للمرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال منخفضا لعدة أسباب. أولا، لا يشجع القانون الانتخابي الجديد على مشاركة النساء والفتيات. ثانيا، هناك قلة فقط من الأحزاب السياسية أنشأتها النساء. وثالثا، لم يتم تعيين سوى عدد قليل جدا من النساء في مناصب قيادية في كيانات صنع القرار، والمنظمات النسائية بشكل خاص، على المستوى المحلي. وفيما يتعلق بكيفو الشمالية، فليس هناك نساء في مناصب قيادية في أي من الأقاليم الستة والمدن الثلاث. لقد تم إسكات صوت المرأة، على الرغم من كل الجهود الحالية والسابقة. ذلك يصف، في بضع كلمات، المحنة التي تواجهها النساء والفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأؤكد للمجلس أن لدينا نساء يتصفن بالشجاعة والذكاء والقدرة والكفاءة، على الرغم من المسائل المذكورة آنفا. إنهن، ببساطة، يحتجن إلى دعم المجلس ومساعدته حتى يتمكَّن من إبداء ما يمكنهن فعله وإنتاجه. ولذلك، فإننا نطالب المجتمع الدولي بدعم هؤلاء النساء، وكذلك الفتيات والفتيان العاطلين عن العمل، الذين قدر لهم أن يحيوا حياة البطالة.

وختاما نوصي، بالنيابة عن منظمتي العناية بالنساء المحليات والأسر الضعيفة، وعن المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن يقوم مجلس الأمن والأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، على وجه السرعة، بتقييم الحالة الأمنية والحماية والاستراتيجيات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية، التي من شأنها أن تساعد النساء والفتيات والسكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وبإعادة تحديد المؤشرات التي يمكن أن تؤدي إلى التغيير الإيجابي بكفاءة؛ وبالتحرك السريع والإيجابي لمكافحة الإفلات من العقاب؛ وببدء تحقيق لمعاقبة الذين تثبت إدانتهم بارتكاب أفعال التمرد التي ترتكب في جميع أنحاء بلدي؛ وبحماية المرأة حتى تتمكن من العيش والعمل في بيئة آمنة، ومن تقديم الدعم

والمساعدة للنساء والمنظمات النسائية على مستوى القواعد الشعبية على نحو يحقق نتائج جيدة تحسن حالتهن الإنسانية والاجتماعية – السياسية والاقتصادية.

وأشكر المجلس مرة أخرى على منحي شرف التكلم بوصفي امرأة ريفية قاست المحن التي وصفتها. إن المرأة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تريد أن تؤخذ في الاعتبار، وتوفر لها الحماية وتكفل سلامتها وتدعم. إنها تريد أن تعيش بكرامة في ظروف كريمة، مع الأمل في غد أفضل. إنها تتوقع من المجلس الاستجابة بسرعة لصرخاتها طلبا للمساعدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة باندو باهاتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد نشوليه.

السيد نشوليه (*تكلم بالفرنسية*): إن المأساة الإنسانية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية آخذة في التدهور إلى درجة أن شعبها يتساءل عما إذا كان المجتمع الدولي والأمم المتحدة يعملان على التصدي للحالة. سأقدم عرضا موجزا للحالة الإنسانية والأمنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأسبابها الجذرية وتطلعات الشعب الكونغولي.

تتسم الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بزيادة حادة في أعمال العنف في مقاطعة إيتوري، وبتدهور في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانييما وتنجانيقا وكاساي. وقد ظلت الحالة في إيتوري، منذ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تتسم بالعنف المتزايد الذي سرعان ما امتد إلى عدة مناطق واستهدف جماعة الهيما.

هوية ودوافع المهاجمين غير معروفة. من المؤكد أنه ليس نزاعا عرقيا، كما نسمع أحيانا في وسائط الإعلام. قتل أكثر من ١٠٠ شخص وأحرق أكثر من ٢ ٠٠٠ منزل وكوخ. ولم تسلم الهياكل الأساسية العامة؛ وتعرض للنهب حوالي ١٠٠ مدرسة و ٥ مستشفيات، فضلا عن الأبرشية الكاثوليكية في ليتا. وجرى تسجيل حوالي ٣٣٨ ٠٠٠ شخص مشرد.

ويخشى من خطر انتشار الأوبئة بسبب عدم كفاية الهياكل الأساسية الصحية، لا سيما مع عودة الأمطار إلى المنطقة. الاحتياجات الإنسانية هائلة، وقدرة استجابة الجهات الفاعلة الإنسانية حتى الآن محدودة بسبب الصعوبات التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني في الوصول إلى المناطق التي تشهد أعمال العنف، من بين أسباب أخرى. وفي كاساي، أجبرت ميليشيات كاموينا نسابو حوالي ٤,١ مليون شخص، أكثر من نصفهم أطفال، على الفرار من قراهم وهم هائمون على وجوههم في الطرق. وأصيب العديد من الأسر التي قررت العودة إلى ديارها في أعقاب المذابح بالصدمة جراء مشاهد قراهم المنهوبة ومنازلهم المدمرة وحقولهم التي تعرضت للتخريب دون شيء يأكلونه.

وفي تنجانيقا، لا يزال التشريد الجماعي يهيمن على الحالة الإنسانية في أعقاب النزاع القبلي بين توا بيغمي والبانتو في مقاطعتي مانونو وكابالو. ويبلغ عدد الأشخاص المشردين في ذلك الجزء من البلد قرابة ٢٠٠ ٠٠٠. وأثر ذلك العنف أيضا على سبل العيش. ووصلت موجات جديدة من المشردين داخليا تقدر بحوالي ١٠٥ من الأسر المعيشية أو ٥٢٥ شخصا، إلى كاليمي منذ بداية شباط/فبراير.

وغلبت على السياق الأمني في كيفو الشمالية الهجمات المتكررة التي تشنها عناصر يشتبه في انتمائها إلى الجماعات المسلحة التابعة لتحالف القوى الديمقراطية، مما أدى إلى مقتل

مدنيين في إقليم بيني. هذه الغارات المتكررة من جانب المسلحين تسببت في مشاكل خطيرة فيما يتعلق بحماية المدنيين.

وفي كيفو الجنوبية، لا تزال الحالة الأمنية متقلبة جدا، ووصول المساعدات الإنسانية محفوف بالمخاطر أساسا بسبب أنشطة الجماعات المسلحة والميليشيات، بما في ذلك جماعة رايا موتومبوكي، والاشتباكات مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفر العديد من الأشخاص المشردين إلى مقاطعة شابوندا منذ شباط/فبراير بحثا عن الأمن.

وفي مقاطعة إكواتور السابقة، لا يزال وجود لاجئي جمهورية أفريقيا الوسطى في شمال شرق المقاطعة يلقي بثقله على المجتمعات المحلية المضيفة، مما يفاقم من الوضع الهش للسكان المحليين. وتوفر أربعة مخيمات، أقامتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في مقاطعتي أوبانغي الشمالية وأوبانغي الجنوبية، الملجأ لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لاجئي من جمهورية أفريقيا الوسطى.

اليوم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هناك ٤,٤٩ مليون من المشردين داخليا، وفقا للإحصاءات التي نشرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي البلد الأفريقي الذي يضم أكبر عدد من الأشخاص المشردين داخليا، أكثر من ٦٠ في المائة منهم أطفال ويقيم ٥٥ في المائة منهم في ثلاث مقاطعات فقط - ٢٦ في المائة في كيفو الشمالية، ١٥ في المائة في كيفو الجنوبية، ١٤ في المائة تنغانيقا. إلا أنه، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان هناك ٦٢٣ ٠٥٩ لاجئا كونغوليا في أنغولا، وبوروندي، وأوغندا، ورواندا، وتنزانيا، وزامبيا المجاورة.

أسباب تلك المأساة أساسا هي الحالة الأمنية الهشة وغير المستقرة بسبب عمليات التوغل التي يشتبه أن تحالف القوى الديمقراطية يقوم بها؛ وأنشطة الجماعات المسلحة؛ والاشتباكات بين الجماعات الإثنية، ولا سيما بين قبيلتي التوا والبانتو؛ وتلاعب بعض القوى السلبية المهتمة بزعزعة استقرار بلدنا الحبيب، كما هو الحال في إيتوري. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة السياسية الاجتماعية والانتخابية التي نشأت عن عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وفقا للجدول الزمني المحدد في دستور الجمهورية الكونغو الديمقراطية واتفاق العام الجديد تثير حالة سخط وفراغا لسلطة الدولة في مناطق معينة من البلد، نظرا لعدم شرعية المؤسسات الرئيسية.

وفيما يتعلق بتطلعات الشعب الكونغولي، في ضوء ما تقدم ومن أجل الحيلولة دون تفاقم الحالة الإنسانية المأساوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من الضروري للأمم المتحدة أن تصبح أكثر انخراطا وتحث جمهورية الكونغو الديمقراطية على إجراء انتخابات سليمة. إن الأساقفة الكونغوليين مقتنعون بأن إجراء انتخابات شفافة وسلمية وذات مصداقية وحدها هي التي يمكن أن تمنح الشعب الكونغولي قادة شرعيين قادرين على معالجة الأزمة المتعددة الأوجه التي تعصف بالبلد. ينبغي أن تكون أولويات اليوم هي قيام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالدعوة إلى التنفيذ الكامل لأحكام اتفاق العام الجديد، وهو شرط مسبق لإجراء انتخابات سلسة، والالتزام بالمواعيد الرئيسية للجدول الزمني للانتخابات. وأي تهاون بشأن تلك المسائل سيكون بمثابة قنبلة موقوتة، إذ أن الانتخابات التي ستجمعنا على بداية الطريق ستكون فرصة ضائعة يجب أن يتجنبها المجتمع الدولي.

ينبغي تعزيز ولاية البعثة وتزويدها بالوسائل القانونية والمعدات اللازمة لحماية المدنيين والضعفاء وممتلكاتهم في المناطق التي تحدث فيها هجمات وأعمال عنف متكررة. والسكان ضحايا انعدام الأمن الذين اضطروا إلى الفرار من أراضيهم في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. من الضروري أيضا وضع خطة تنمية اقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد الانتخابات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد نشوليه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارك لوكوك، فضلا عن السيدة باندو باهاتي والأب نشوليه على إحاطاتهم الإعلامية، التي كانت مؤثرة ومفيدة.

وأود أن أبدأ بالثناء على عمل بلدان المنطقة التي أبدت التضامن الذي يتناسب مع حجم التحديات الماثلة وتتحمل العبء الرئيسي المتمثل في الترحيب باللاجئين الكونغوليين. وأود أيضا أن أشيد بدور الكونغوليين أنفسهم، الذين يقدمون الإغاثة والدعم بشكل يومي إلى المشردين داخليا واللاجئين القادمين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. هناك أكثر من ١١ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، في حالة تشريد قسري الآن في منطقة البحيرات الكبرى.

لن أتكلم عن الاستنتاجات الرهيبة والمفصلة التي عرضها مقدمو الإحاطات الإعلامية التي تمثل دعوة إلى العمل. السؤال الذي يجب أن نجيب عليه، كيف يمكننا الاستجابة والمساهمة في حل هذه الأزمة؟

أولا، نحن بحاجة إلى القيام فورا بتوفير الدعم المالي. إن الأزمة الإنسانية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية تدعو إلى تجديد الالتزام من جانب الشركاء من أجل الاستجابة لها. ويحدوني الأمل في أن يكون مؤتمر المانحين الذي سيعقد في نيسان/أبريل في جنيف فرصة لتقديم استجابة حازمة تتناسب مع احتياجات المتضررين من الأزمة.

ثانيا، علينا أيضا معالجة الأسباب الجذرية للأزمة الحالية. وفي مقاطعات كاساي، تفاقم نزاع بين زعيم تقليدي والسلطات، كان محدودا في البداية، وأثار أزمة واسعة النطاق. وفي أجزاء أخرى من البلد – في إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتنجانيقا – تتفاقم نزاعات محلية أو تجددت أزمات إنسانية مأساوية. وفي جميع هذه الحالات من النزاعات بين القبائل وأنشطة الجماعات المسلحة، تضطلع العوامل السياسية بدور حاسم وتسهم في تأجيج التوترات التي كثيرا ما ترتبط بتوافر الموارد. واحتمالات إجراء الانتخابات الرئاسية، وكذلك الانتخابات التشريعية وانتخابات المقاطعات، ستجعل المنافسة المحلية أقوى وتتسبب في توترات جديدة.

يجب على الحكومة الكونغولية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنظيم الانتخابات، أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان توافر الظروف من أجل إجراء انتخابات حرة ومفتوحة وسلمية، بدءا بالتنفيذ الكامل لتدابير التهدئة التي ينص عليها اتفاق العام الجديد.

كما سيكون من مسؤولية كل مرشح كفالة تصرف مؤيديه باحترام في المناقشة السياسية والتحلي بضبط النفس. ولا بد من هذه التدابير لمنع نشوب اشتباكات جديدة وتشريد السكان. وهذه التدابير تتسق مع أهداف المصالحة الوطنية والتسامح وإرساء الديمقراطية، التي تشكل جزءا من الالتزامات التي تعهدت بها السلطات الكونغولية بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وبصورة عامة، فإن العمل المبكر من خلال الحوار وبعثات الوساطة هو الذي سيكسر الدوامة التي أدت إلى الأزمة الإنسانية الراهنة. وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدور أساسي في هذا الصدد. والنهج المتكامل الذي تتبعه البعثة بغية حماية المدنيين يهدف إلى معالجة هذه المسألة. وإذا ما نُفذ هذا النهج بشكل سليم، فإنه يمكن أن يصبح نموذجا في مجال حفظ السلام. ولا بد من بذل جهد على نطاق البعثة بأسرها لمنع نشوب النزاعات على نحو

استباقي للحيلولة دون تصاعد التوترات. والمساعي الحميدة التي تبذلها البعثة، بدعم من شبكات إنذار منسجمة على مستوى المجتمعات المحلية تمكننا من تحديد النزاعات المحتملة في وقت مبكر، وستكتسي أهمية بالغة لا سيما هذا العام. وتأمل فرنسا أن يُعَزَّزَ هذا الجانب من ولاية البعثة في الولاية التي سنعتمدها بحلول نهاية الشهر.

إن المهمتين اللتين توليهما البعثة الأولوية - حماية المدنيين والتحضير للانتخابات - مترابطتان ترابطا وثيقا وتعزز كل منهما الأخرى. ولهذا السبب، يجب على البعثة أن تحصل على جميع الوسائل الضرورية لإنجاز مهمتها. ولكن يجب أن نكون واقعيين. فبعثة الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل كل شيء بمفردها. وسيرتهن ذلك على نحو كبير بكيفية تنظيم الانتخابات. فالبيئة الانتخابية السلمية، حيث يثق الجميع في العملية ويتمتع كل مرشح بحرية التعبير، ستسهم في التهدئة أكثر من أي شيء آخر يمكن أن تفعله البعثة.

كما أدعو البلدان المنطقة إلى أن تنفذ، حالا، الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. والنتائج يجب أن تبرهن بسرعة عن تلك الالتزامات، التي تم تجديدها بشكل جماعي في تشرين الأول/أكتوبر.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تدهور الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مسألة تثير القلق البالغ بالفعل. فقد أدى استمرار عدم الاستقرار في البلد في تشريد الكثيرين وتسبب في أزمة إنسانية كبرى تحتاج إلى اهتمام جدي. ونشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك، والسيدة جانين باندو باهاتي والأب دونسيان نشوليه، الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن آخر تطورات الحالة، في أعقاب الزيارة التي قام بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي الوزيرة الهولندية ووكيل الأمين العام لوكوك.

إن حالة الطوارئ الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن ننظر فيها بمعزل عن الحالة السياسية والأمنية في البلد. ونعتقد أن المشكلة تتطلب حلا طويل الأجل ومستداما، على النحو الذي أكده الممثل الفرنسي. والحالة الإنسانية الراهنة تبعث على القلق بسبب العدد الكبير جدا من السكان المتضررين، الذي بلغ رقما قياسيا. ونحن نؤيد بقوة الدعوة إلى تعبئة المزيد من الموارد من أجل إنقاذ الأرواح، ولا سيما الفئات الضعيفة من الأطفال والنساء في مناطق البلد المتضررة بشدة .

ونقدر ما تبذله من جهود في الميدان الجهات الفاعلة الإنسانية التي تدعم خدمات التعليم والمياه والصرف الصحي، فضلا عن المشاريع الزراعية لتلبية احتياجات الأشخاص المشردين. ونأمل أن مؤتمر المانحين في المجال الإنساني من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ستشارك في استضافته المفوضية الأوروبية ومملكة هولندا والإمارات العربية المتحدة في الشهر القادم في جنيف، سيساعد على جمع ١,٧ بليون دولار من الأموال التقديرية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الطارئة في البلد، بما في ذلك لصالح ٤,٥ ملايين من الأشخاص المشردين داخليا.

وسيكون من الصعب للغاية حل الأزمة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية - وقد وصفت خطورتها باقتدار وحماس كبيرين السيدة باندو بهاتي - بدون التصدي للمشاكل السياسية والأمنية في البلد. فاستمرار عدم الاستقرار في المنطقة الشرقية والجنوبية الشرقية والوسطى في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يزال يتسبب في تشريد أعداد هائلة من الناس.

ويكتسي تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ أهمية قصوى لمعالجة المأزق السياسي

في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطريقة توافقية وشاملة بغية ضمان تنظيم انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وذات مصداقية. وفي هذا السياق، نحيط علما بالتدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات. غير أننا نرى أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود في مجال تدابير بناء الثقة. فنزاهة ومصداقية الانتخابات مسألة خطيرة للغاية، كما أكد السيد أبي نشولي. وبطبيعة الحال، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أيضا جماعات مسلحة من المعروف أنها غير مسؤولة.

ومبادرات بلدان المنطقة وجهود الاتحاد الأفريقي لدعم الزخم في الأعمال التحضيرية للانتخابات تستحق دعم المجتمع الدولي. ولا بد من تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الدوليين الآخرين لتيسير الدعم المتسق والفعال للعملية الانتخابية، وهو أمر بالغ الأهمية ليس لإحلال السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية فحسب، بل أيضا لمنطقة البحيرات الكبرى قاطبة.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية. لقد استمعنا إلى الملاحظات التي أدلت بها السيدة باندو باهاتي والسيد نشوليه.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تقع في قلب القارة الأفريقية، بلد أفريقي هام. فالسلام والاستقرار هناك يؤثر على السلام في القارة الأفريقية. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، ظلت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة وخطيرة، مُتسمة على نحو خاص بالتحديات الأمنية والإنسانية الناجمة عن النزاعات الجارية في بعض أنحاء البلد، بما في ذلك في المنطقة الشرقية. ونرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز دعمه ومساعدته على الجوانب الثلاثة التالية.

أولا، يجب أن يكفل تولي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لزمام الأمور لدى معالجة مشاكلها الداخلية يحترم تماما سيادة البلد واستقلاله وسلامته الإقليمية. فالحكومة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الحكومة في تعزيز قدراتها الأمنية. ويقوم مجلس الأمن الآن باستعراض تجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتؤيد الصين استمرار البعثة في الاضطلاع بولايتها، لكنها تأمل أن تكثيف تواصلها وتنسيقها مع الحكومة، وأن تعزز ولايتها ذات الصلة.

ثانيا، يجب على المجتمع الدولي أن يمضي قدما على نحو مطرد في العملية السياسية الداخلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وينبغي له أن يواصل إشراك جميع الأطراف في البلد، والدفع من أجل التسوية السلمية للخلافات السياسية عن طريق التشاور والحوار والوساطة. ويقوم الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى بدور رئيسي في جهود الوساطة في عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتستحق الدعم الضروري والمتواصل من المجتمع الدولي.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلد وأن يساعده في التغلب على التحديات الملحة، بما في ذلك مسألة انعدام الأمن الغذائي وقضية المشردين داخليا.

وفي الوقت نفسه، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لمساعدة البلد في معالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما من خلال زيادة الإسهامات في قطاعات الزراعة والتعليم والهياكل الأساسية، من بين مجالات أخرى، كي نكفل التحسين الفعال لظروف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية ونوفر ضمانات لسيادة القانون والسلام والاستقرار الدائمين في البلد.

وما فتئت الصين ثابتة في دعم عملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن نشارك بنشاط في بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة هناك، ونزود ذلك البلد بمساعدات إنسانية، بما في ذلك اللوازم الطبية والأغذية. كما نضطلع بدور نشط في تنميته الاقتصادية والاجتماعية. وإلى جانب المجتمع الدولي، تقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة القيام بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد العتيبي (الكويت): نتقدم بالشكر في البداية إلى هولندا على طلبها عقد جلسة اليوم الخاصة بمناقشة الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعلى اهتمامها بتسليط الضوء على هذه المعاناة الإنسانية، والذي تُرجم مؤخرا بزيارة وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا إلى الكونغو للوقوف عن كثب على الأوضاع الإنسانية فيها. كما نثني على مضمون الإحاطات التي قدمها كل من السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة جانين باندو باهاتي، منسقة ”إطار نساء الشعوب الأصلية والأسر المعيشية الضعيفة“؛ والأب دونسيان نشوليه، الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو.

إن موضوع جلسة اليوم يمثل أهمية بالنسبة لأولوياتنا نظرا لحجم الكارثة الإنسانية التي أمامنا. فنحن نؤكد على الدوام وفي شتى القضايا التي يناقشها مجلس الأمن على أن أكثر ما يثير قلقنا بشأن أي موضوع يُطرح للنقاش في المجلس هو حجم المعاناة الإنسانية التي ترتبط به ارتباطا مباشرا، والتي يأتي معظمها نتيجة لتجاذبات سياسية وغالبا ما تتجسد تبعاتها في صورة تهديد لحياة المدنيين ونقص حاد في المواد الغذائية والصحية وانخفاض في مستويات الأمن.

مما لا شك فيه أن المماطلة في تنفيذ الاتفاق السياسي الذي وُقع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ من قبل الأطراف المعنية، تبعاته هي ما نراه اليوم من عدم استقرار أمني وتدهور حاد للأوضاع الإنسانية. فالصراع الدائر بين الجماعات المسلحة في الكونغو والذي ازداد حدة خلال العامين الماضيين، خاصة في المناطق الشمالية من الكونغو، قد وصل إلى مستويات مثيرة للقلق وساهم بدوره وبشكل مباشر في تفاقم الأزمة الإنسانية إلى أن وصلت إلى مستويات كارثية في بعض مناطق الكونغو، حسب ما وصفتها تقارير المنظمات الدولية.

فعندما يكون هناك ١٣ مليون مواطن كونغولي يعتمدون على المساعدات الإنسانية كمصدر رزق أساسي للبقاء على قيد الحياة، بزيادة قدرها ٥٠ في المائة عن عام ٢٠١٧ ويعاني ٧,٧ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير، بزيادة قدرها ٣٠ في المائة خلال عام واحد، ويعاني أكثر من مليوني طفل بشدة من سوء التغذية، فمن غير المستغرب أن توصف الأوضاع الإنسانية بالكارثية.

وإذا عدنا إلى الماضي القريب، في عام ٢٠١٧، كان هناك ما يقارب ٢,٢ مليون شخص نازح داخليا جدد في مختلف الأراضي الكونغولية، وصل إجماليهم داخليا فقط الآن إلى ٤,٥ مليون شخص وهو عدد يُعتبر الأكبر بالنسبة لمعاناة النازحين داخليا في قارة أفريقيا، بينما لجأ ٦٨٠ ٠٠٠ مواطن كونغولي إلى البلدان المجاورة. ونتج عن ذلك للأسف انتهاكات واضحة لحقوق الإنسان. ونتطلع، في هذا الشأن، إلى مخرجات المؤتمر الإنساني الرفيع المستوى الذي سيستضيفه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وتشارك في تنظيمه هولندا ودولة الإمارات العربية المتحدة والمديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية في جنيف، لجمع المساعدات المالية كاستجابة للأوضاع الإنسانية في الكونغو، والذي سيُعقد في ١٣ نيسان/أبريل المقبل.

إننا على يقين تام بأن الأزمة الإنسانية في الكونغو لن تنفرج إلا عبر الحل السياسي الشامل وباستمرار بذل الجهود

لتكريس تدابير إعادة الثقة، وبإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وبمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. ونرحب، في هذا الشأن، بالتدابير والإجراءات التي تقوم بها حاليا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تجهيزا لعقد الانتخابات الثلاث، الرئاسية والتشريعية والبلدية، في الموعد المحدد لها حسب الرزنامة الانتخابية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. إلا أننا لا نتمنى الانتظار إلى ذلك الحين في سبيل رفع المعاناة الإنسانية عن الشعب الكونغولي، خاصة وأن الحالة الإنسانية أصبحت تُصنف من قبل المنظمات الإغاثية كواحدة من الأسوأ بين دول العالم.

في الختام، وفي ما يخص بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي من المقرر أن تنتهي ولايتها مع نهاية الشهر الحالي، فنحن نؤكد على أهمية تمديد ولايتها لمدة عام قادم ودعم جهود العاملين فيها، لما تشكله من عامل هام للحكومة الكونغولية خلال التحضير للمرحلة السياسية القادمة. كما نود أن نشير إلى ضرورة استمرار التنسيق بين الحكومة الكونغولية والمنظمات الدولية والإقليمية لدعم الاستقرار السياسي الذي يُعد العامل الرئيسي لرفع المعاناة الإنسانية عن الشعب الكونغولي.

السيدة فرونتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم. وأعرب عن امتناننا لوكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الشاملة جدا.

(تكلمت بالفرنسية)

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة جانين باندو باهاتي على إسهامها، وكذلك الأب دونسيان نشوليه على الإحاطة التي قدمها والتي كانت مؤثرة جدا. وأتقدّم بالشكر إلى كليهما.

(تكلمت بالإنكليزية)

ما زالت بولندا تشعر ببالغ القلق إزاء التدهور الشديد للحالة الإنسانية والأمنية للشعب الكونغولي. فعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي وحكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، تضاعفت الاحتياجات الإنسانية منذ العام الماضي. وتعرب بولندا عن قلقها البالغ بشأن هذه المسألة. وقد جرى تصنيف جمهورية الكونغو الديمقراطية، للسنة الثانية على التوالي، باعتبارها البلد الأكثر تضررا من التشرد المتصل بالنزاعات في العالم.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أهمية الجانب الوقائي لأنشطة المساعدة، ولا سيما الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتشريد القسري. ونعتقد أن النهج الكلي المتبع في الإجراءات الوقائية، بما في ذلك تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية وتيسير الحوار المجتمعي بشأن النزاع، يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في التخفيف من حدة التوترات وفي تحسين الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود الآن أن أشاطركم بعض الأفكار بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

إن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الهجمات التي تستهدف المدنيين وأفراد حفظ السلام والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية، تشكل أزمة حماية. والحالة الأمنية تعرقل وصول المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية الضعيفة. ويتعين على السلطات الكونغولية تحمل المسؤولية عن تطبيع الحالة في البلد عن طريق حماية الحريات الأساسية المكرسة في الدستور وتنفيذ التدابير المتوخاة في الاتفاق السياسي المبرم عشية السنة الجديدة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر.

والتعاون مع المجتمع المدني، ولا سيما مع ممثلي المرأة، على الصعيدين الوطني والإقليمي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمرأة. ونشيد بشجاعة ٢٠ مليون امرأة قمن، على الرغم من الفقر

والعنف أثناء إجراءات التسجيل، بالاصطفاف في طوابير لِيُتاح لهن المشاركة في الانتخابات المقبلة. ونلاحظ بقلق أن النساء كثيرا ما يُستهدفن في العملية السياسية لتخويف المرشحات والناخبات.

ويساورنا القلق أيضا جراء أعمال العنف الجنسي التي تقع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي زادت بنسبة ٥٦ في المائة، العام الماضي. وندعو الحكومة إلى تعزيز الإجراءات لتحسين الأمن ومكافحة إفلات مرتكبي العنف الجنسي من العقاب، وحماية ضحاياه.

كما كان للنزاع المتواصل والحالة الإنسانية الوخيمة تأثير غير متناسب على الأطفال، حيث يعاني مليونان منهم من خطر المجاعة. وهذا يتطلب استجابة قوية من جانب المجتمع الدولي. ونحيط علما مع التقدير بالتقدم المستمر في تنفيذ خطة العمل للتصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ولكننا لا نزال نود التأكيد على أهمية وضع حد فوري لجميع انتهاكات قوات الأمن التابعة للدولة لحقوق الأطفال، وتقديم جميع مرتكبي هذه الانتهاكات إلى العدالة، بغض النظر عن انتماءاتهم أو مركزهم. لكن ينبغي ألا ننسى أن تسريح الأطفال ليس سوى خطوة أولى. حيث يزيد عدم وجود خيارات لإعادة إدماج الأطفال الذين تم تسريحهم، من خطر إعادة تجنيدهم.

وفيما يتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نود أن نؤكد من جديد أن بولندا تعتبر حماية المدنيين أمرا حاسما. ولذلك ينبغي أن تظل تلك المهمة من أهم أولويات البعثة، حيث أن زيادة أعمال العنف المسلح تجعل إعادة بناء استراتيجية سياسية قابلة للاستمرار أمرا ضروريا لحماية المدنيين. كما أن إسهام البعثة في ضمان أمن المدنيين وإيجاد مجال عمل للوكالات الإنسانية كانا حتى الآن ضروريين لمنع تفاقم الأزمة الحالية. وينبغي ألا ننسى أن العديد من التوترات والصراعات على المستوى المحلي هي نتيجة لأسباب ثابتة تاريخياً. ويجب أن يبذل أصحاب المصلحة السياسيون والمجتمع الدولي جهودًا حقيقية لمعالجة دوافع هذه الصراعات بالشكل الصحيح ويؤكدوا للمجتمعات المحلية أنه لن يتم تركها تحل مشاكلها بمفردها.

في الختام، من دواعي سرورنا الإحاطة علما بالزيارة التي يعتزم الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونأمل أن تعزز تلك الزيارة ثقة جميع الأطراف المشاركة في دعم ذلك البلد. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومملكة هولندا، والإمارات العربية المتحدة، والمفوضية الأوروبية على استعدادهم لعقد مؤتمر للمانحين بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن التخفيضات الأخيرة المسجلة في المساعدات التي تقدمها الوكالات، بسبب نقص التمويل، مقلقة للغاية ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية في العالم.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد أحطنا علما بالتقرير الذي قدمه السيد لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، ونحن ممتنون له على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والإحاطات الإعلامية لباقي المتكلمين الآخرين التي كانت مفيدة أيضا.

ونشعر بالقلق إزاء التدهور السريع في الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المحزن أن نشهد خلال العام الماضي وحده، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، زيادة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المعونة الإنسانية، نسبتها ٥٠ في المائة، في حين أن تكلفة خطة الاستجابة الإنسانية للبلد قد تضاعفت تقريبا. ونتفق مع الرأي القائل بأن أسباب تفاقم الحالة الإنسانية تكمن في استمرار الاشتباكات العرقية وأنشطة الجماعات المسلحة في المناطق الشمالية والشرقية من البلد. إن الحالة المتعلقة بالأمن الغذائي والصرف الصحي والأوبئة مثيرة

للقلق بشكل خاص. وسيترتب عنا نزوح موجة جديدة من اللاجئين عواقب إنسانية سلبية على جيران جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكثير منهم يواجه بالفعل أزمات إنسانية حادة، بل ومنطقة البحيرات الكبرى ككل.

وتطرح هذه التطورات تحديات أمام مقدمي المساعدات الإنسانية، الذين من غير المرجح أن يتمكنوا من مواجهتها، بالنظر إلى التمويل الحالي المتاح للمساعدات الإنسانية. وسيكون من الضروري أن يعزز المانحون دعمهم لأنشطة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها. وسيواصل الاتحاد الروسي من جانبه دعم هذه الجهود. وإننا نتخذ بشكل خاص، خطوات للتخفيف من حجم الديون الطويلة الأجل للبلدان الأفريقية. وقمنا حتى الآن بشطب أكثر من ٢٠ بليون دولار من الديون الأساسية في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك تنفيذ مبادلات الديون مقابل التنمية. ونساهم باستمرار في برامج المساعدة الدولية لأفريقيا من خلال صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية للدفاع المدني، كما أننا نقدم المساعدات للقطاع الصحي. وكنا من أوائل البلدان التي تصدت لوباء الإيبولا، حيث ساهمت بأكثر من ٦٠ مليون دولار من أجل مكافحته.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لجيران جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين قدموا يد المساعدة للاجئين الكونغوليين. وسنواصل تقديم المساعدة المناسبة لهم. وقد أرسل الاتحاد الروسي العام الماضي، عشرات من شاحنات كاماز إلى أوغندا لاستخدامها في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة هناك، ونخطط لنقل وحدات نقل إضافية لكي يستخدمها برنامج الأغذية العالمي في أوغندا هذا العام أيضًا.

وفيما يتعلق بالحالة العامة للبلد، نأمل أن يساعد ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر في الوقت المناسب، على تخفيف حدة التوتر في المجتمع الكونغولي. وندعو قوات المعارضة إلى التعاون بشكل أكثر نشاطا مع اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، والاقرار بمواعيد انتخابها المقترحة والامتناع عن أي أعمال عنف، ونعارض أي جهود لفرض أي وصاية أو تعليمات على كينشاسا فيما يخص الانتخابات. ولا ينبغي لدور البعثة أن يتجاوز تقديم المساعدة التقنية واللوجستية للسلطات الوطنية في مجال تنظيم الانتخابات وإجرائها.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن تطبيع الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على عاتق مواطنيها أنفسهم، واحترام سيادة البلد أمر حتمي. ونحث مرة أخرى ذوي الخوذ الزرق على التصرف وفقا للمبادئ الأساسية لبناء السلام وعدم السماح بأي تدخل في الشؤون الداخلية لكينشاسا. ويتعين بأي ثمن تجنب أي حالة تدعم فيها البعثة حزبا كونغوليا بعينه. ونفترض أن المهمة الرئيسية للبعثة هي تحقيق الاستقرار في الحالة الأمنية، الأمر الذي سيساعد في حد ذاته أيضا على تحسين وصول المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، نود أن نسترعي انتباه المجلس إلى النشاط المتجدد للجماعات المسلحة غير القانونية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث يتعرض المدنيون وقوات الأمن الحكومية وحفظة السلام للهجوم بصورة منهجية. ونشعر بالقلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأنه بعد سنوات من الهدوء، اندلعت صراعات قبلية في شمال شرق البلد من جديد. وغني عن القول إننا نشعر جميعا بالقلق إزاء سلسلة هجمات المتمردين على حفظة السلام في نهاية العام الماضي. ويتعين أن تؤخذ جميع تلك العوامل بعين الاعتبار خلال النظر في تجديد ولاية وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولا نرى أي مبرر للمقترحات الواردة في تقرير الأمين العام عن نتائج الاستعراض الاستراتيجي (S/2017/826) للحد من

بذل البعثة لجهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار وتعاونها مع كينشاسا من أجل دعم مخيمات المقاتلين السابقين.

وسيكون من المستحيل ضمان إيجاد حلول طويلة الأجل لمشكلة الجماعات المسلحة دون إعادة بسط سلطة الدولة في الجزء الشرقي من البلد، وحل مسألة إعادة المقاتلين السابقين إلى أوطانهم. وتنفيذ مفهوم ''الحماية من خلال التوقع'' الذي أقرته الأمانة العامة لن يساعد تقريبا في تعزيز أمن المدنيين أو ضمان وصول المساعدات الإنسانية.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة، خلال هذه الجلسة، لإثارة مسألة أساليب عمل المجلس. فكما أظهرت المناقشة، ليست هناك فائدة تُرجى تقريبا من مناقشة الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بمعزل عن السياق السياسي والعسكري. ونوجه انتباه المجلس إلى حقيقة أن العديد من الأفكار التي اقترحها المشاركون في جلسة اليوم قد استمعنا إليها كذلك خلال الجلسة المعقودة في ٧ آذار/مارس (انظر S/PV.8198). ونعتقد، في ذلك الصدد، أن من الأهمية بمكان منع تنظيم جلسات الإحاطة التي تنطوي على درجة كبيرة من التداخل لكي لا تحد من فعالية عمل المجلس.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة. ونشكر السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية؛ والسيدة جانين باندو باهاتي، منسقة ''إطار نساء الشعوب الأصلية والأسر المعيشية الضعيفة''، والأب نشوليه، الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، على إحاطاتهم الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية المأساوية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تتابع بيرو بقلق بالغ الحالة الخطيرة التي ما زال الملايين من أبناء الشعب الكونغولي ومن اللاجئين من البلدان المجاورة يجدون أنفسهم فيها. لقد تسبب العنف وانعدام الأمن الغذائي وقيود الميزانية التي تكبل المساعدة الإنسانية في حدوث أكبر حالة تشرد بشري في العالم اليوم. والنساء والفتيات والفتيان عرضة للتأثر بوجه خاص.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الكونغولية من أجل وضع إطار قانوني لحماية المشردين داخليا، بما في ذلك باستكمال العملية الداخلية للتصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلياً في أفريقيا ومساعدتهم. ولذلك، فإننا نشجعها على إيداع صك التصديق لدى أمانة الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة. ونأمل أن ينعكس ذلك في الاحترام اللازم للقانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان للملايين من الناس. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة وذات مصداقية.

وينبغي كذلك إيلاء اهتمام لحالة النازحين الكونغوليين في البلدان المجاورة، مثل بوروندي وتنزانيا وأوغندا، الذين يضطرون إلى الفرار والبحث عن ملاذ بسبب تزايد العنف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب كفالة المرور الآمن والوصول للمساعدة الإنسانية لهؤلاء الناس.

وتعتقد بيرو أن من الضروري أن تواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دعم مختلف الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني عن طريق المساعدة اللوجستية والوصول إلى المناطق الصعبة لكي تكون قادرة على القيام بعملها ولكفالة حصول مزيد من الناس على المعونة الإنسانية.

ويساورنا القلق بصورة خاصة إزاء تزايد ضعف سبعة ملايين امرأة وفتاة كونغولية في حاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية بصورة عاجلة. ويؤسفنا أن ذلك العدد قد ارتفع بنسبة ٥٠ في المائة خلال السنة الماضية. ويجب رفض اشتغال الأطفال بالجنس والاتجار بالبشر والتصدي لهما. ويساورنا القلق أيضا إزاء انعدام الأمن الغذائي. لقد أدى العنف إلى هجران الأراضي الزراعية وإلى خسارة المحاصيل، مما يعرض الفتيات والفتيان لسوء

التغذية. والحالة الاقتصادية في البلد غير مستقرة. ولذلك، فإننا نأسف لخفض المجتمع الدولي الدعم المالي لتلك المساعدة الإنسانية الضرورية.

ونعتقد أن من الضروري أن تقوم الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وبالتعاون مع الحكومة والاتحاد الأفريقي والوكالات الإنسانية والجهات المتعاونة الأخرى، بالعمل لوضع استراتيجية طويلة الأجل تعالج الأسباب الجذرية للأزمة وتتوخى إمكانية التوصل إلى سلام مستدام. ويتعين تحسين الإدارة الزراعية ودعم التنمية والعمالة الريفية، وذلك من بين تدابير أخرى للتنمية المستدامة. ونرحب، في ذلك الصدد، بعقد مؤتمر إنساني رفيع المستوى بمبادرة من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومملكة هولندا والإمارات العربية المتحدة والمديرية العامة للمعونة الإنسانية والحماية المدنية التابعة للمفوضية الأوروبية.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية. ونشيد بالزيارة التي قامت بها مؤخرا السيدة كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا، برفقة وكيل الأمين العام لوكوك، إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وبتوجيههما الاهتمام الدولي إلى الحالة الإنسانية الملحة في ذلك البلد. كما نرحب بمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين لهذه الجلسة – المنسقة باهاتي والأمين العام نشوليه.

إننا نشارك الآخرين في الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تتفاقم بسبب تزايد العنف والنزاعات المسلحة والفقر وسوء التغذية والجفاف والإكراه على التشرد الداخلي وتدفقات اللاجئين.

وننوه إلى أهمية المبادرة المشتركة للأمم المتحدة وهولندا والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي باستضافة أول مؤتمر إنساني رفيع المستوى على الإطلاق بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والمزمع عقده في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل.

وندعو الجهات المانحة إلى زيادة الدعم من أجل تلبية احتياجات أكثر من ١٣ مليون مواطن من أبناء الشعب الكونغولي.

إن الحالة الهشة سياسيا وغير الآمنة تزيد من حدة الأزمة الحالية. ولذلك، فهي تتسبب في حلقة مفرغة من النزاع والمأساة الإنسانية، اللذين يتسبب أحدهما في الآخر. ولذلك، ندعو إلى إيجاد حل سياسي للأزمة وإلى التقيد بالدستور وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وفي الوقت المطلوب، والتي يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار والبناء التدريجي لمؤسسات الدولة. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في إرساء الأسس اللازمة للحكم الرشيد وسيادة القانون وإصلاح قطاعات الأمن وإنفاذ القانون والسلطة القضائية. ويتعين على الحكومة تشجيع مشاركة النساء والشباب في تلك العمليات.

وقد تضرر الأمن الغذائي أيضا بشدة من جراء تواصل النزاع المسلح، الأمر الذي أجبر المزارعين على الفرار وتفويت مواسم الزراعة. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لم يتلق سوى ٤٠٠ ٠٠٠ من إجمالي ٣,٢ ملايين شخص يعانون انعداما شديدا في الأمن الغذائي مساعدات في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي.

والنساء والأطفال هم الفئة الأكثر ضعفا من سكان البلد، الذين يهجرون مساكنهم هربا من العنف العرقي المروع والاعتداء الجنسي ومن التعرض، نتيجة لذلك، لظروف معيشية صعبة. ومع تضاعف الاحتياجات الإنسانية منذ العام الماضي، يعاني أكثر من ٤,٦ ملايين طفل كونغولي من سوء التغذية الحاد، بمن فيهم ٢,٢ مليون يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم. وعلاوة على ذلك، فإن الأوبئة آخذة في الانتشار، مؤدية إلى أسوأ تفش للكوليرا في ١٥ عاما.

إن من المهم المساواة بين الجنسين في جميع عمليات تحقيق الاستقرار والتنمية. ولا يمكن المبالغة في تقدير دور المرأة في العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك،

ينبغي تشجيع المشاركة الواسعة للمرأة في الانتخابات المقبلة وتشجيع اتخاذ المزيد من تدابير بناء الدولة. ويتعين ضمان أمن الناشطات والمنظمات النسائية وشبكات المجتمع المدني.

وتضطلع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بدور محوري في ضمان تعميم الحماية في مجال العمل الإنساني. إن حالات اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا والمجتمعات المضيفة متنوعة وكبيرة الحجم.

لذلك تحتاج مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تمويلا كافيا لعملها المنقذ للأرواح.

يجب علينا معالجة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنظر إليها من منظور استراتيجية مبتكرة، لأنها تؤثر على المنطقة بأسرها وأسبابها وتداعياتها مترابطة مع تحديات مماثلة في الدول المجاورة. وعليه، فإننا نشجع جميع الشركاء الدوليين والإقليميين على المشاركة الفعالة في معالجة الأزمة من خلال اتباع نهج إقليمي مجدد. والمسار الأمني يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية من خلال مجموعة من العوامل المتعددة الأوجه التي يعزز بعضها بعضا. ولذلك، تكتسي الاستثمارات في التنمية أهمية كبيرة لأنها تحقق الصيغة التي تتجلى كثيرا لتعزيز الصلة بين الأمن والتنمية، وهو مسار أساسي لتحقيق السلام المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة على نطاق أوسع. ونشيد أيضا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها المنظمات الإنسانية والأفراد العاملين بها في الميدان بينما يخاطرون بأرواحهم بتفان من أجل إنقاذ الآخرين.

وندعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تيسير وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق في جميع أنحاء البلد. ودور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية استراتيجي بشكل مطلق ويجب تعزيز فعاليته التشغيلية ومن حيث التكلفة، مما يسهم في سد الثغرات، مع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما مع الحكومة والجهات الدولية المعنية بالتنمية. ونحن على يقين من أن جميع وكالات الأمم المتحدة ينبغي أن تعمل ككيان واحد في تقديم المساعدة بمزيد من التنسيق والشفافية والكفاءة. ونشدد أيضا على الدور الحاسم لتدابير بناء الثقة، كما ذكر الممثل الدائم للكويت.

ختاما، إن حياة كل إنسان مقدسة والناس هي الأصول والموارد الرئيسية لأي دولة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن في معالجة معاناة الشعب الكونغولي بروح من التضامن والوحدة المستلهمة من المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى حضور وزير بلدكم ومشاركته.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية طوال تاريخها المضطرب نادرا ما ابتعدت عن جدول أعمال المجلس. وجمهورية الكونغو الديمقراطية حاضرة دائما عندما يناقش زملاؤنا في جنيف الاحتياجات والنداءات الإنسانية. ولهذا السبب، من اليسير تفنيد الأزمة الأخيرة على أنها الحالة المعتادة. لكن، وكما سمعنا اليوم، من الواضح أنه لا يمكننا ذلك. إن الأزمة الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كارثية من حيث حجمها. ويتحمل المدنيون، لا سيما النساء والأطفال، العبء الأكبر من الأزمة. إنها كارثة من صنع الإنسان. فمستويات العنف المتزايدة التي يغذيها عدم الاستقرار وعدم اليقين السياسي تؤدي إلى التشريد القسري والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني – وكلها مسببات للأزمة الإنسانية. الاتجاهات وزيادة الاحتياجات الإنسانية مروعة ولم يسبق لها مثيل. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تواجه أسوأ أزمة إنسانية في العصر الحديث.

ولذلك نرحب بمبادرة الرئاسة ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بإطلاع المجلس على الحالة الإنسانية في البلد. وأود أيضا أن أشكر السيدة جانين باندو باهاتي والأب نشوليه على

إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين أمام المجلس اليوم. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأنوه بحضور الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونتطلع إلى الاستماع إليه لاحقا. إن السويد تؤيد تماما العمل الذي يقوم به السيد لوكوك والأمم المتحدة والشركاء في الميدان. وكما سمعنا، فإن التحدي كبير ولا بد من التصدي له على سبيل الاستعجال. واستجابتنا يجب أن تكون سريعة، وكما قال الأسقف نشوليه، يجب أن تتناسب مع حجم التحدي. سأوضح المجالات الأربعة التي ينبغي أن تكون محور جهودنا.

أولا، الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الفورية ستتطلب زيادة كبيرة في التمويل. ونرحب بمؤتمر المانحين الرفيع المستوى المقبل، ونأمل في أن يولد تمويلا سخيا ومرنا يعول عليه ويوجه الانتباه إلى الحالة في البلد. والسويد ستواصل تقديم الدعم الإنساني الكبير والمتزايد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتلبية الاحتياجات المتزايدة. ومساهمتنا لعام ٢٠١٨ تبلغ بالفعل ٢٨ مليون دولار. ومن الأهمية بمكان أن نضطلع جميعا بدورنا. وفي مثل هذا السياق المعقد، فإن الحاجة إلى نهج متكامل يعالج الصلة التي تربط الاحتياجات الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن واضحة. إن السويد في دعمها لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد واءمت دعمها الإنساني والإنمائي. ونشجع الآخرين على أن يحذوا حذونا.

إن الوصول الكامل والمأمون والفوري للمساعدات الإنسانية لجميع الأشخاص الذين يبذلون كل ما يستطيعون بتمويل محدود للغاية ويواجهون تحديات خطيرة ينبغي كفالته. إن الحكومة تتحمل مسؤولية خاصة في ذلك الصدد. ونرحب بالاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحاكم تنجانيقا بشأن تهيئة بيئة مواتية للعمل الإنساني. إن أمن العاملين في المجال الإنساني عنصر أساسي لإمكانية وصولهم. والتعاون مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لكفالة المرور الآمن إلى السكان المتضررين أمر بالغ الأهمية.

أحيينا في الأسبوع الماضي الذكرى السنوية الأولى لوفاة زايدة كاتالان ومايكل شارب، اللذين قتلا. لقد كانت تذكرة محزنة بعدم المساءلة عن قتلهما وبضرورة تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب علينا في الوقت ذاته تكثيف الجهود الرامية إلى حماية المدنيين الذين هم في خطر متزايد. إن جذور العنف معقدة، ولكن يتعين على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها الرئيسية تجاه السكان لوقف زيادة العنف وتعزيز حل النزاعات بالوسائل السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البعثة أن تكون مجهزة تجهيزا كافيا لحماية المدنيين بشكل فعال.

ثالثا، من أجل تعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل، فإن إجراء انتخابات ذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع وسلمية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، مع كفالة ما يعقب ذلك من انتقال ديمقراطي للسلطة وفقا للدستور واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر أمر حتمي. هذا أمر يجب علينا جميعا دعمه، بما في ذلك الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية، التي لا يزال التعاون الوثيق معها ضروريا. إن ما يحدث في جمهورية الكونغو الديمقراطية له آثار أوسع نطاقا ومخاطر تهدد الاستقرار لا في ذلك البلد فحسب، بل وفي منطقة البحيرات الكبرى. التدابير الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الانتخابات حاسمة الأهمية حتى تتمكن جميع قطاعات المجتمع الكونغولي من الاضطلاع بدورها الكامل في العملية الديمقراطية. وكما قالت السيدة باهاتي توا، يجب أن يكون للنساء والفتيات قدر أكبر بكثير من التأثير في كل جانب من جوانب عملية صنع القرار. ويتطلب هذا حيزا سياسيا. ومن الأهمية بمكان كفالة حرية التعبير والتجمع. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتوصية التي قدمتها لجنة التحقيق التابعة للحكومة في تصرفات قوات الأمن

ردا على الاحتجاجات السلمية من أجل رفع الحظر المفروض على المظاهرات.

أخيرا، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما في أماكن أخرى، يجب التصدي للأسباب الجذرية للنزاع إذا أريد للبلد أن يتحرر من الحلقة المفرغة للفقر وانعدام الأمن والعنف. وتقدم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إطارا للحد من الهشاشة المزمنة التي يعاني منها الكثير من الكونغوليين. يجب أن تعمل الحكومة بمساعدة الأمم المتحدة بأكملها، وكذلك الجهات الأخرى في المجتمع الدولي، الآن معا من أجل إحراز تقدم في التخفيف من وطأة الفقر والقضاء على عدم المساواة وبناء مجتمع يتطلع فيه جميع الكونغوليين إلى المستقبل بأمل وليس بيأس. سيتطلب ذلك الاستثمار من الحكومة، بما في ذلك عن طريق زيادة الإيرادات المتأتية من التعدين التي توجه لما فيه خير الشعب. من جانب المجتمع الدولي، تقوم حاجة إلى خطة شاملة ومتكاملة ومتعددة الموارد لتحقيق السلام المستدام.

السيد غرين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفيرة هيلي على دعوتي هنا، ومملكة هولندا والسفير فان أوستيروم على عقد جلسة الإحاطة هذه.

تعتبر أمريكا الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أولوية ملحة لأسباب عدة. السبب الأول سبب مالي. قدمت عدة مئات من ملايين الدولارات بسخاء لتخفيف المعاناة وتعزيز التنمية الاقتصادية، ولكنها تذهب سدى بسبب الأزمات والنزاعات وسوء الحكم. في العام الماضي وحده، تجاوزت المساعدات الخارجية الأمريكية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ٥٤٦ مليون دولار. وبلغت مساهماتنا الإنسانية أكثر من ٢٠٩ ملايين دولار. والوكالة التي أتشرف بقيادتها – وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة – ساهمت بأكثر من ١٣٠ مليون دولار قيمة مساعدات غذائية وأكثر من ١٣٠ مليون دولار للبرامج الصحية. لقد قدم دافعو الضرائب بسخاء المساعدات لتخفيف المعاناة المباشرة وإرساء أساس لرحلة التنمية في نهاية المطاف للاعتماد على الذات الذي تتطلع إليه جميع الشعوب. لكن الكارثة – وهي ليست كارثة طبيعية كالزلازل أو الجفاف، وإنما كارثة من صنع الإنسان في شكل حكم متسلط لاإنساني – تدمر أية فرصة أمام تلك تحقيق تلك المقاصد.

والسبب الثاني لإيلاء أولوية عليا لهذه الأزمة لكونها ليست أزمة وحيدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بل أزمة دولية. فالسياسات الوحشية، والفساد الكاسح، وضعف الإدارة الحكومية، والصراعات المتأججة، كلها عوامل أدت إلى تشريد ٤,٥ مليون شخص، وفرار مئات الآلاف منهم إلى البلدان المجاورة، وفرض أعباء جديدة، مما يهدد الاستقرار الإقليمي.

أما السبب الثالث والأهم، هو أن الولايات المتحدة شأنها إزاء تلك الأزمة شأن جميع أعضاء المجلس، تهتم بهذه الأزمة بسبب المعاناة الإنسانية الشديدة جدا. فنحو ٤٣ في المائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية المزمن وأكثر من ٥٧ في المائة من النساء يتعرضن للعنف البدني أو الجنسي، ومعدل وفيات الأمهات هناك من بين أعلى المعدلات في العالم. الرسائل التي سمعناها للتو من السيد لوكوك، والسيدة باندو باهاتي والأب نشوليه تنفطر لها القلوب.

الآن، سيجادل البعض قائلا أن التحديات التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدة جدا وضاربة جذورها بحيث تستعصي على الحلول في القريب العاجل. ولكن ذلك لا يعفينا من مسؤوليتنا للعمل أو من مسؤوليتنا لاتخاذ خطوات في اتجاه جديد. ربما لا تتوفر لدينا جميع الأجوبة، ولكننا نعرف مواطن الخلل، إنه الوضع الراهن.

في ١٨ كانون الثاني/يناير، أطلقت الأمم المتحدة خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، طالبة مبلغ ١,٧ مليار دولار تقريبا لمساعدة أضعف الناس في البلد. لقد كان ذلك أكبر نداء من هذا القبيل يوجه حتى الآن لأن مستوى المعاناة

وصل قدر عظيما لم تشهده البلد لسنوات عديدة، وعلينا جميعا أن نكون مستعدين للاستجابة، ولكن لا أحد منا يعتقد أن توسيع المساعدة الإنسانية سيلبي في الواقع أكبر الاحتياجات في البلد أو الأسباب الرئيسية للمعاناة. إن زيادة المساعدة من دون الإصرار على قيام حكومة كابيلا بأعمال ملموسة وقابلة للقياس أمر يتنافى مع الرأفة. وإلى حد ما، سيجعلنا هذا جميعا جزءا من المشكلة. نقترح مع الاحترام الواجب ما يلي:

أولا، يجب علينا أن نطالب بإجراء انتخابات ذات مصداقية في هذه السنة التقويمية. لقد أوضحت السفيرة هيلي بأن دعم الولايات المتحدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس حتميا، أو غير محدود أو غير مشروط. وستتم إعادة تقييم المساعدة بدقة متناهية، إذا ما تأخر مرة أخرى عقد الانتخابات المقرر حاليا إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر. شأننا شأن العديد من البلدان الأخرى، فقد نفد صبرنا أمام الأعذار التي تقدم لنا. إنها من ضروب المخادعة. ولكي نكون واضحين، لا يلزم أن تكون هذه الانتخابات من الناحية التكنولوجية ''من أحدث طراز'' أن بعضا من أهم الأصوات في عصرنا تعتمد على غمس الأصبع في حبر ذي لون الأرجواني وأوراق اقتراع غير معقدة. إن بلدانا تواجه تحديات كبيرة وظروفا صعبة مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أجرت انتخابات ذات مصداقية وانتشلت مستقبلها. يجب أن تفعل جمهورية الكونغو الديمقراطية الشيء نفسه، وإلا يجب علينا أن نعيد التفكير في دعمنا المقدم لها وفي نهجنا نحوها.

ثانيا، ينبغي لنا أن نطالب الحكومة بتهيئة الظروف التي تجعل تحقيق الديمقراطية الحقيقية أمرا ممكنا. ويجب أن تتخذ خطوات فورية تبين بوضوح أن المواطنين أحرار في التعبير عن إرادتهم واختيار مستقبلهم. ويمكنها أن تعمل هذا اليوم على حماية الحقوق الأساسية في التعبير والتجمع. ويمكن أن تبدأ باستعادة الخدمات الأساسية وسيادة القانون هذا الأسبوع. وعوضا عن حماية شعبها من الضرر، وهي المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق أي حكومة، غير أن حكومة كابيلا متورطة فعلا في أكثر من ٦٠ في المائة من ٧٠٠٠ انتهاك تقريبا من انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في السنة الماضية.

ثالثا، إن الطلب الراسخ بشأن الاستمرار في تقديم المساعدة يجب أن يتمثل في توفير السلامة للموظفين الشجعان في مجال المساعدة الإنسانية والذين يعملون في ظل ظروف عصيبة. في العام الماضي، بلغ عدد الحوادث الأمنية المبلغ عنها ١٥٨ حادثا استهدفت العاملين في المجال الإنساني، واختطاف ونصب الكمائن على الطرق وأعمال السطو، وما إلى ذلك. وقد اختطف وقتل اثنان من خبراء الأمم المتحدة، أحدهما أمريكي. وليس هناك ما يبرر هذه الوحشية أو فشل الحكومة في منع وقوعها.

رابعا، تعتقد الولايات المتحدة أنه يجب على البلدان الأخرى أن تبذل المزيد أيضا لتقديم المساعدة. ولكي نكون واضحين، إننا نفخر بالدور القيادي الذي تضطلع به الجهات المانحة الإنسانية. ولكن بالنظر إلى تلبية جميع الاحتياجات في أجزاء كثيرة من العالم، نتوقع من الآخرين أن يدلوا بدلوهم أيضا. ويتطلب هذا التهديد الدولي الخطير استجابة دولية فعالة. ويبدأ هذا الطلب يبدأ بالحكومة نفسها. فهي لم تفعل شيئا يذكر للتخفيف من المعاناة، حتى وإن كان من الواضح أن العديد من قادتها يثرون بطرق غير مشروعة. ووفقا لفريق البحوث المعني بالكونغو، فإن أسرة كابيلا تمتلك، جزئيا أو كليا، أكثر من ٨٠ شركة من كبريات شركات الماس، وتسيطر على منطقة تزيد مساحتها عن ٤٥٠ ميلا تمارس فيها امتيازات استخراج الماس. وفي الوقت نفسه هناك الآن ٢٧ في المائة من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية غير منتظمين على مقاعد الدراسة لعدم تمكن آبائهم من دفع الرسوم المدرسية.

نتقدم بهذه المطالب لأنها توفر لأبناء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية أملهم الحقيقي الأول في مستقبل أكثر إشراقا. إننا

جميعا نمثل شعوبا تراعي الاعتبارات الإنسانية ودواعي الرأفة، غير أن الرأفة الحقيقية تتطلب ما هو أكثر من تقديم الأموال. إنها تتطلب منا تسخير تأثيرنا الجماعي للمطالبة باتخاذ إجراءات ملموسة من شأنها إنهاء دوامة البؤس. تصبح الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ميؤوسا منها فقط إذا لم نفعل شيئا حيالها. وهذه خطوات بوسعنا أن نتخذها، بدءا من الطلبات بوصفنا جهات مانحة. ويمكننا الإصرار على إجراء الانتخابات في مواعيدها، والمطالبة بالحريات التي تجعل تلك الانتخابات تتسم بالمصداقية، وتوفير الحماية للموظفين الشجعان العاملين في المجال الإنساني، والتأكد من أن الجميع يقوم بواجبه، ولا سيما حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية نفسها، للتخفيف من معاناة المواطنين.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بالمبادرة التي اتخذتها السيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في مملكة هولندا، للقيام بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية الاطلاع على الحالة الإنسانية على الطبيعة. ونشكر أيضا السيد لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، الذي قام مؤخرا بزيارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على إحاطته الإعلامية عن الحالة الإنسانية في البلد. وأخيرا، يشكر الوفد الإيفواري السيدة جانين باندو باهاتي والأب دونسيان نشوليه على إسهامهما الهام والزاخر بالمعلومات عن تجربة السكان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرحب بوجود ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه الجلسة.

إن كوت ديفوار ما زالت تشعر بالقلق إزاء الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تواجهها جمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة، لأنه، بالإضافة إلى الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها قبل هنيهة عن الحالة المأساوية في البلد، ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام (S/2018/174) عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يوجد على الأقل ١٣ مليون شخص، بمن فيهم ٤,٥ مليون من المشردين داخليا، و ٦٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين في البلدان المجاورة، ولا سيما في بوروندي، وتنزانيا، وأوغندا، وأنغولا، وزامبيا، بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية العاجلة. ويشير التقرير أيضا إلى أن ٧,٧ ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد وأن أكثر من مليوني طفل يعانون من سوء التغذية الحاد، وجميعهم يحتاجون إلى مساعدة عاجلة.

تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية من أزمة كوليرا كبيرة أيضا، حيث أبلغ عن ما يقرب من ٣,٠٠٠ حالة مشتبه فيها. وهذه الأرقام لا تتطلب منا فقط التصدي بسرعة إلى استمرار تدهور الحالة الأمنية، بل أيضا الأخذ في الحسبان تقديم الدعم اللازم من المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية.

ترى كوت ديفوار أن من المهم مكافحة انعدام الأمن السائد في البلد، والناجم عن هجمات الجماعات المسلحة على السكان المدنيين والاشتباكات بين هذه الجماعات. هذه الهجمات هي السبب الرئيسي في التشريد القسري والنزوح الجماعي للسكان إلى البلدان المجاورة. وبالمثل، فإن الأزمة الإنسانية في البلد أصبحت أكثر تعقيدا بسبب النزاعات بين الطوائف العرقية، والعنف الطائفي في بعض محافظات البلد، والتي تؤججها التناحرات التقليدية بين المجتمعات المحلية وصعوبة الدخول إليها أو إيصال المساعدات الإنسانية للناس فيها.

ونظرا لحجم الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نعمل بدون تأخير على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان على أرض الواقع، التي وفقا للأمم المتحدة الأمم المتحدة، زادت بمقدار ضعفين منذ نهاية العام الماضي وتقدر بمبلغ ١,٧ بلايين دولارا بليون لهذا العام. وفي ذلك الصدد، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي إلى دعم الجهود

التي تبذلها السلطات الكونغولية والمنظمات غير الحكومية المحلية بزيادة المساعدة المقدمة إلى المشردين واللاجئين وبتعزيز الإجراءات الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في البلد.

ويعرب بلدي عن تقديره للجهود التي تبذلها الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تستضيف تدفق اللاجئين، ويناشدها، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، تهيئة الظروف المفضية إلى العودة الطوعية والآمنة إلى بلدانهم الأصلية.

ويشيد وفد بلدي بالعمل الذي تضطلع به المنظمات الإنسانية الدولية في بيئة معقدة وصعبة، وتدعوها إلى مواصلة تقديم دعمها القيم للاجئين والمشردين داخليا، بتركيز خاص على النساء والأطفال، الذين هم الأشد ضعفا في حالات النزاع. كما تناشد كوت ديفوار الدول الموقعة على الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وضع حد لدوامات النزاع المتكررة التي تؤجج الأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتعرض للخطر الاستقرار والتنمية ليس في ذلك البلد فحسب، بل في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي على أهمية تعبئة الموارد اللازمة لمعالجة الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتحقيقا لتلك الغاية يناشد المجتمع الدولي وجميع الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف زيادة دعمهم ليس لحكومة ذلك البلد وحدها، بل أيضا لتنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو يدعو الجهات المانحة والشركاء في التمويل إلى المشاركة بفعالية في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الأول للعمل الإنساني من أجل جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي ستنظمه الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والإمارات العربية المتحدة في ١٣ نيسان/أبريل باعتباره جزءا من استجابة سريعة وكافية للأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارك لوكوك؛ والأب دونسيان نشوليه، الأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو؛ والسيدة جانين باندو باهاتي، منسقة ”إطار نساء الشعوب الأصلية والأسر المعيشية الضعيفة“، الذين توضح لنا إحاطاتهم الإعلامية الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتساعدنا على فهم الحالة بصورة أفضل.

كما نعرب عن امتناننا لهولندا على اضطلاعها بمبادرة الاستماع لهذه الإحاطات الإعلامية من أجل تركيز اهتمام أعضاء المجلس على الحالة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية من ضمن أولويات غينيا الاستوائية خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بتقديم الدعم والاضطلاع بدور بناء في عملية السلام في ذلك البلد الشقيق من بلدان وسط أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي.

وسيكون التطبيع الكامل للحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية معقدا إذا ظلت البيانات بشأن الحالة الإنسانية مدمرة للغاية. إن عدد الأشخاص المشردين داخليا حاليا يتجاوز ٤,٥ ملايين شخص – وهو العدد الأكبر في أفريقيا بأسرها. ويعتمد أكثر من ١٣ مليون شخص على المعونة الإنسانية للبقاء على قيد الحياة، في حين يعيش أكثر من ٧ ملايين في حالة انعدام حاد للأمن الغذائي ويعاني أكثر من مليوني طفل من سوء التغذية. وهذه الأرقام تنذر بخطر بالغ وينبغي أن تجتذب اهتمام المجتمع الدولي بغية تقديم المعونة الإنسانية العاجلة. بل إن عدم القيام بذلك ستكون له عواقب كارثية بصورة أكبر. ولا تزال حالات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان مرتفعة بشكل منذر بالخطر. ولا تزال معظم الحالات

تمر بدون عقاب، في حين ينظم مرتكبوها الحملات الانتخابية بحرية مع وجود احتمال كبير لتكرار جرائمهم. ويسهم تزايد أعمال العنف في مقاطعة إيتوري إسهاما كبيرا في تدهور الحالة. ولا بد أن يمثل مرتكبو هذه الجرائم البشعة أمام العدالة.

وبالرغم من إحراز بعض التقدم،لا تزال الحالة الأمنية في البلد تشكل بعض التحديات. ولا يزال تحقيق السلام الدائم والرخاء والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية مهمة شاقة ويتعين أن تقطع شوطا طويلا. وذلك أحد الجوانب الهامة في معالجة تدهور الحالة الإنسانية. وهي لذلك بحاجة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي، لا سيما في تمويل أنشطة المنظمات الإنسانية.

إن جمهورية غينيا الاستوائية تصر على ضمان تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الذي وضع في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣ في أديس أبابا، وعلى أن تتخذ الجهات الموقعة على الإطار والضامنة له الخطوات اللازمة لكفالة تنفيذه الفعال، الذي يكتسي فيه تحييد الجماعات المسلحة التي تنشط شرق البلد أهمية بالغة.

ووفقا لاستنتاجات الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير، والبيان الصادر عقب الاجتماع الثلاثي، الذي عقد في كينشاسا في ١٤ شباط/فبراير بين رئيس الكونغو دنيس ساسو نغيسو، ورئيس أنغولا جواو لورنسو ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية جوزيف كابيلا، فإن غينيا الاستوائية ترحب بالتقدم الذي أحرز في العملية السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع التزام الرئيس كابيلا وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالامتثال للجدول الزمني الانتخابي الذي حدد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ واتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويشكل التقدم الذي أحرزته اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في تسجيل الناخبين والحصول على آلات التصويت خطوات في الاتجاه الصحيح.

وتكرر غينيا الاستوائية مرة أخرى نداءها إلى الحكومة والأحزاب المعارضة الرئيسية على السواء من أجل تسوية خلافاتها عن طريق الحوار الصريح والشامل وحشد جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في البلد. وعلى المجتمع الدولي تقديم المساعدة البناءة لتلك الجهود وللمسار الذي اختاره الكونغوليون بحرية، وفي الوقت نفسه يجب أن تحظى سيادة البلد بالاحترام دائما. وعلى بلدان المنطقة – التي نشيد بتضامنها – أن تسهم أيضا في هذه الجهود.

ويجب أن يكون الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي، إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، مدعوما بأعمال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بغية تحسين عملية التنسيق.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشدد على أهمية الأعمال التي تضطلع بها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار في هذا البلد الشقيق. ونناشد البعثة ألا تدخر أي جهد في هذا الوقت للتحديات الكبيرة في الفترة المؤدية إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية غينيا الاستوائية تؤيد بدون تحفظ تجديد ولاية البعثة.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من بيانات واضحة ومفصلة. لقد حددوا أسباب هذه الزيادة السريعة في الاحتياجات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أفاد وكيل الأمين العام لوكوك، فإن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المعونة في جمهورية الكونغو الديمقراطية قد تضاعف في العام الماضي. واليوم، يحتاج ١٣,١ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية – وهو نفس العدد المسجل في سورية. وقد أعلنت الأمم المتحدة أسوأ مستوى من الأزمة الإنسانية – المستوى ٣ – في بعض المقاطعات مما يضع جمهورية الكونغو الديمقراطية في مصاف اليمن وسورية والعراق. ولكن هذه الأزمة كثيرا ما تغيب عن الشاشات والإحاطات اليومية. ويجب علينا ألا نسمح باستمرار تراجع ترتيبها في جدول أعمالنا.

ونحن نشعر ببالغ القلق إزاء أثر الأزمة على الفئات الأكثر ضعفا، ولا سيما النساء والفتيات والمعوقين والأطفال. وقد أفاد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية بحدوث زيادة نسبتها ٥٣ في المائة في عدد ضحايا العنف الجنسي في عام ٢٠١٧.

وأشكر ممثلة ”إطار نساء الشعوب الأصلية والأسر المعيشية الضعيفة“ على شهادتها القوية. إن هوب هي امرأة من ماسيسي، في شرق البلد، حيث جرى اغتصاب ٩٠ في المائة من النساء. وقد اغتصبها أربعة رجال يرتدون الزي العسكري، بينما كانت تجمع الحطب لأسرتها. وأدى الاغتصاب إلى حملها وإصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد فرت منذ ذلك الحين إلى مخيم مؤقت في غوما ولم يعد بإمكانها إطعام أطفالها الثمانية. وهم يعتمدون على المعونات الإنسانية، شأنهم في ذلك شأن ٨ ملايين غيرهم من الأطفال الكونغوليين. ويواجه مليونا طفل حاليا خطر المجاعة.

إن هوب واحدة من بين ٤,٥ ملايين شخص مشردين داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية – وهو أكبر عدد في أفريقيا. وقد شُرد أكثر من مليوني شخص في العام الماضي وحده. وفي العام الماضي وحده، ارتفع عدد الأشخاص المشردين في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليعادل العدد الإجمالي للمشردين داخليا في جنوب السودان. وهناك ٧٤٠ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية في البلدان المجاورة نتيجة لاستمرار الأعمال العدائية.

والدعم الدولي أمر حيوي لمعالجة الأزمة، والمملكة المتحدة ستواصل القيام بدور أساسي. وقد تعهدنا بإنفاق ٢٨٥ مليون دولار على المعونة الإنسانية بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٢٠. وسيوفر هذا الدعم لأكثر من ثلاثة ملايين شخص مساعدات منقذة للحياة، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب والرعاية الصحية الأساسية. ولتحسين إمكانية الوصول الصعبة والمحدودة المتاحة للجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، فإن دعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر بالغ الأهمية. وبينما نرحب بالالتزامات التي قُطعت لتيسير عمل المنظمات الإنسانية وخفض التعريفات الجمركية المفروضة على الواردات الإنسانية، بما في ذلك الأدوية والأغذية، يجب أن يرى هذا المجلس وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات ملموسة ومستدامة.

ونحث الحكومة بشكل خاص على اتخاذ الخطوات الثلاث التالية. أولا، ينبغي لها تحسين الإجراءات الإدارية والمالية اللازمة لتسجيل المنظمات غير الحكومية للعمل بصفة قانونية في البلد، وذلك عن طريق إجراء مشاورات مع المنظمات غير الحكومية ذاتها. ثانيا، ينبغي لها الحد من البيروقراطية فيما يتعلق بحصول العاملين في المجال الإنساني على تأشيرات وبالتخليص الجمركي لمواد الإغاثة الأساسية. وأخيرا، من الضروري أن تكفل الحفاظ على الأمن في جميع أنحاء البلد بحيث توفر السبل الكافية لوصول المنظمات الإنسانية إلى من هم في أشد الحاجة إليها.

ويمثل مؤتمر المانحين المقبل الذي سيُعقد في ١٣ نيسان/أبريل فرصة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لإظهار التقدم الذي أحرزته في تنفيذ الالتزامات بتيسير تحسين الحالة الإنسانية. وهو أيضا فرصة للمجتمع الدولي للتعهد بتقديم دعمنا لشعب

جمهورية الكونغو الديمقراطية ولنظهر له أن العالم يتذكر هذه الأزمة الأفريقية المنسية.

وأود أن أكون واضحا: إن المعونة الإنسانية لن توفر سوى إغاثة مؤقتة في هذه الأزمة. فالسبب الجذري الرئيسي هو عدم الاستقرار السياسي، الذي يحرك الحالة الأمنية والإنسانية المتدهورة. وكثيرا ما يُقابل المحتجون السلميون بالعنف ردا على مجاهرتهم بحقوقهم السياسية، مما يشكل انتهاكا لحقوقهم الإنسانية. وقد قُتل عدد من الأشخاص في احتجاجات خرجت بقيادة الكنيسة في هذا العام، الأمر الذي يجب علينا جميعا إدانته. ويجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وفي ظل وجود حوالي ٤٦ مليون ناخب في حادي عشر أكبر بلد في العالم، فإن المهمة ليست سهلة. ولكفالة نجاح الانتخابات، تقوم الحاجة إلى تهيئة الظروف الصحيحة الآن.

ويجب على المجتمع الدولي أن يظل متحدا وأن يواصل تركيزه في دعم شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويجب أن نظل متحدين في توقعاتنا من حكومة الكونغو وفي إصرارنا على تحقيق المساءلة وإحراز تقدم. ويجب علينا في مجلس الأمن العمل مع المنطقة والمنطقة دون الإقليمية لتنفيذ ذلك.

وأخيرا، فإننا نتذكر ببالغ الأسى القتل المروع والمأساوي لخبيري الأمم المتحدة زايدة كاتالان ومايكل شارب قبل أكثر من عام بقليل في منطقة كاساي. ويجب على المجلس أن يواصل ممارسة الضغوط من أجل تحقيق المساءلة عن جريمة قتلهما. وندعو جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كفالة إجراء تحقيقات شاملة وشفافة ومحاسبة جميع المسؤولين عن الجريمة. وينبغي أن تكون لدينا معلومات مستكملة وافية عن التقدم المحرز في تلك التحقيقات في القريب العاجل.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، السيد مارك لوكوك، على إحاطته الإعلامية، ونشيد بالزيارة التي قام بها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأسبوع الماضي. كما نشكر منسقة ”إطار نساء الشعوب الأصلية والأسر المعيشية الضعيفة“، السيدة جانين باندو باهاتي، والأمين العام للمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، الأب دونسيان نشوليه، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

يرسم أحدث تقرير للأمين العام صورة قاتمة للأوضاع الأمنية والإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ويقدم استعراضا شاملا للعنف المتواصل، بما في ذلك النزاعات على الموارد الطبيعية والاشتباكات بين الجماعات المسلحة وبين المجتمعات المحلية والعنف العرقي. وتدين بوليفيا بشدة جميع أعمال العنف، بما في ذلك العنف خلال الاحتجاجات التي اندلعت في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. ولكننا نشعر بالقلق إزاء خطر الجماعات المسلحة المنتشرة في أنحاء مختلفة من البلد، حيث أنها المسؤولة أساسا عن تدهور الحالة الإنسانية.

كما ندين جميع الأعمال التي تؤدي إلى تفاقم التوترات وتحرض على العنف وجميع أعمال الاستغلال الجنسي والعنف الجنسي. ونعتقد أنه يجب التحقيق في جميع الادعاءات المبلغ عنها، بما فيها تلك التي يُحتمل أن يكون أفراد من الشرطة الوطنية أو القوات المسلحة ضالعين فيها. وفي هذا الصدد، نشيد بالانتهاء في ١٣ كانون الأول/ديسمبر من المحاكمة بشأن اغتصاب ٣٨ فتاة، والتي حُكم فيها على ١٢ متهما بالسجن المؤبد. ويشكل ذلك خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب، وهو ما يجب أن يستمر. ويجب التحقيق مع مرتكبي ذلك النوع من الجرائم وتقديمهم إلى العدالة والحكم عليهم من قبل المحاكم المختصة.

وللأسف، فإن التداعيات المترتبة على أعمال العنف التي ترتكبها بصورة رئيسية الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو

الديمقراطية قد بلغت مستويات كارثية. فقد شُرد نحو ٤,٥ مليون شخص في الداخل، بمن فيهم حوالي ٩٠٠ ٠٠٠ امرأة وأكثر من مليونين من الصبيان والبنات في العام الماضي. كما التمس ٦٨٠ ٠٠٠ كونغولي في السنوات الأخيرة اللجوء في البلدان المجاورة، بمن في ذلك ١٠٠ ٠٠٠ شخص خلال عام ٢٠١٧. ويواجه حوالي ٨ ملايين شخص انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، وهو ما يمثل زيادة ٣٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ويُقدر ّ أن ١٣ مليون شخص يحتاجون إلى الحماية والمساعدة الإنسانية في هذا العام – بزيادة ٥٠ في المائة مقارنة بالعام الماضي. ويجب إيلاء اهتمام خاص لهذه الحالة، ولا سيما في منطقة كاساي وتنجانيقا وكيفو الجنوبية، التي صُنفت الحالة فيها على أنها حالة طوارئ من المستوى ٣، وهو أعلى مستوى، وفقا لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

ونتيجة لهذه الأزمة الإنسانية المؤسفة، فإن ميزانية خطة الاستجابة الإنسانية تضاعفت إلى ما يزيد عن مبلغ ١,٦ ملايين دولار، لم يجمع منه سوى نسبة ٤,٣ في المائة حتى الآن. وفي ذلك الصدد، نشيد بالأعمال المشتركة التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومملكة هولندا، والإمارات العربية المتحدة ومفوضية الاتحاد الأوروبي في تنظيم مؤتمر العمل الإنساني الرفيع المستوى، المقرر عقده في ١٣ نيسان/أبريل، من أجل حشد الأموال والاستجابة للأزمة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة التعاون من أجل ضمان تمكن الخطة من الاعتماد على تمويل مستدام.

وندعو جميع أطراف النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ضمان إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بدون قيود. ونشيد بالعمل الذي يقوم به الأفراد العسكريون والمدنيون في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفو الوكالات الإنسانية، الذين، بالرغم من مناخ لانعدام الأمن ولأعمال العنف، يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل التخفيف من معاناة شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ونود أن نناشد الأطراف العمل على تخفيف حدة التوترات والامتثال لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ عن طريق تنفيذ تدابير الاتفاق لبناء الثقة من أجل إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب، مع مراعاة أن مشاركة النساء على قدم المساواة أمر أساسي في جميع مراحل العملية.

وأخيرا، فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان التفكير في الاحتياجات الراهنة لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى بعثة منظمة الأمم المتحدة وشركائها الإقليميين ودون الإقليميين العمل معا وبالتنسيق من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ولا سيما الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وينبغي ألا تنسى مبادئ الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض، بالنظر إلى أن الشعب الكونغولي ومؤسساته هو الذي ينبغي أن يتخذ القرارات المتعلقة بمستقبل بلده. ونحن نؤيد قراراته المتعلقة بسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية بهدف تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) سأتكلم الآن بصفتي ممثل مملكة هولندا.

إن أكثر من ٦ ٠٠٠ شخص يعيشون في مخيم كاتنيكا في شرق الكونغو. وقامت وزيرة التجارة الخارجية في بلدي، سيغريد كاغ، بزيارة المخيم مع وكيل الأمين العام لوكوك الأسبوع الماضي. وهناك اجتمعا مع امرأة سأطلق عليها اسم فرانسوا. وكانت فرانسوا قد فقدت زوجها وطفلها في غارة لإحدى الميليشيات. وتأثرت السيدة كاغ تأثرا عميقا لمحنتها. إن النساء مثل فرانسوا هن اللائي ما زلن يتحملن وطأة هذه الأزمة. ومن أجل النساء مثل فرانسوا نحن نجتمع هنا. واليوم، سأبرز ثلاث

نقاط. وتتمثل النقطة الأولى في زيادة استجابتنا الفورية؛ والثانية هي معالجة الأسباب الجذرية للأزمة؛ والثالثة هي تكثيف العمل مع المنطقة.

وتتعلق نقطتي الأولى بأهمية تقديم استجابة فورية. فهناك أكثر من ١٣ مليون كونغولي بحاجة إلى المساعدة. وتضاعف ذلك العدد خلال العامين الماضيين. ويعاني أكثر من مليوني طفل من سوء التغذية الحاد. ولا يمكن نسيانهم. فهم بحاجة إلى مساعدتنا. ويساورنا القلق أيضا حيال تزايد الهجمات على العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. فالحالة الأمنية تؤثر تأثيرا مباشرا على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وعلى السلطات الكونغولية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تحميا الجهات الفاعلة الإنسانية من الاختطاف والهجمات على أصولها. وفي هذا الشهر، لدينا الفرصة لمنح بعثة منظمة الأمم المتحدة الولاية والوسائل التي تحتاج إليها للتمكن من منع التصعيد. ويجب على مجلس الأمن زيادة جهوده، وينبغي لنا أن نناقش هذه الحالة على نحو أكثر تواترا. ولذلك، فإن مملكة هولندا تؤيد بقوة تنظيم زيارة يقوم بها مجلس الأمن هذه السنة. وعلينا العمل الآن لمنع المزيد من التصعيد. وتحظى الحالة في إيتوري على وجه الخصوص باهتمامنا الكامل.

وتتمثل نقطتي الثانية في أن علينا أن نعالج الأسباب الجذرية لهذه الأزمة التي هي من صنع الإنسان. ويرتبط التصعيد الذي حدث منذ عام ٢٠١٦ ارتباطا مباشرا بالأزمة السياسية. ويجب أن يستعيد شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية الأمل والثقة ببلده. ولذلك ثمة حاجة ماسة إلى تجديد الالتزام باتفاق العام الجديد من جانب جميع الأطراف. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، فإن الظروف المفضية إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية لم تتهيأ بعد. ففي ظل الظروف الراهنة، لن يتمكن مئات الآلاف من الأشخاص من المشاركة الكاملة في الانتخابات ببساطة لأنهم خائفون أكثر مما يلزم، ولأنهن في عداد الفارين من انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق والمرتكبة مع إفلات من العقاب، أو لأنهم من النساء – نساء مثل فرانسوا. وبدون المشاركة الهادفة للمرأة في الانتخابات، على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي، لن يتحقق أي سلام. وندعو السلطات الكونغولية إلى كفالة مشاركة المرأة في القانون الانتخابي. وعلى جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تزيد جهودها الرامية إلى إشراك النساء في الانتخابات.

ثالثا، أود أن أناقش دور المنطقة. ومنذ وقت طويل لم تعد الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مجرد مسألة كونغولية، إن كانت كذلك في أي وقت مضى. فهي أكبر أزمة تشريد في أفريقيا، ولها عواقب مباشرة على المنطقة. إن المشاركة السلمية لأصحاب المصلحة الإقليميين أمر ضروري للتوصل إلى حل مستدام. وتشيد مملكة هولندا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفرادى الدول الأعضاء لإيجاد حل سلمي. ونناشد هذه الجهات بذل المزيد من جهودها، في حين ندعو المجلس إلى زيادة جهوده. ونرحب اليوم بوجود العديد من ممثلي البلدان المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وغيرها من بلدان المنطقة.

وفي الختام، وعلى نحو ما أبرزه مقدمو الإحاطات الإعلامية، لا يمكن إحداث فرق قطعي ونهائي إلا بالجهود المتضافرة التي يبذلها شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة له والشركاء الإقليميون والدوليون. ويتطلب الشركاء الإنسانيون المعنيون تقديم مبلغ ١,٧ بلايين دولار هذه السنة وحدها، كما أوضح السيد لوكوك في وقت سابق. ولذلك، في ١٣ نيسان/أبريل، ستنظم مملكة هولندا، بالترافق مع الأمم المتحدة والمفوضية الأوروبية والإمارات العربية المتحدة، أول مؤتمر من نوعه للجهات المانحة الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيعقد المؤتمر في جنيف. ولن يمكن من حشد الإغاثة الإنسانية الوافية سوى بذل جهود متضافرة. ونأمل أن تدعم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ذلك المؤتمر الإنساني. ويجب أن نعمل معا، نحن جميعا، من أجل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن أجل أشخاص مثل فرانسوا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أود مرة أخرى أنّ أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على مدة لا تزيد عن خمس دقائق من أجل تمكين المجلس من الاضطلاع بعمله على وجه السرعة.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أنقل إليكم اعتذار السيد برنار بياندو سانغو، وزير التضامن والعمل الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهو سيصل إلى نيويورك في وقت متأخر قليلا اليوم ولن يتمكن من حضور جلسة اليوم بالرغم من الجهود التي بذلها. وقد طلب مني أن أؤكد لأعضاء المجلس على تضامنه، وتمنى لنا النجاح في عملنا.

وقبل أن أدلي ببياني، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على أخذ زمام المبادرة لتنظيم هذه الجلسة بشأن الحالة الإنسانية في بلدي. ونحن ممتنون أيضا للسيدة سيغريد كاغ، وزيرة التجارة الخارجية والتعاون الإنمائي في هولندا، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، اللذين قاما معا بزيارة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية الوقوف بنفسيهما على الحالة الإنسانية على أرض الواقع.

ونظرا لغياب السيد بياندو سانغو، الذي كان سيقدم لأعضاء المجلس إحاطة إعلامية تفصيلية بشأن الحالة، فإنني لن أطيل في بياني.

الواقع أن بلدي يواجه منذ أكثر من عقدين من الزمن أزمة إنسانية تؤثر على الآلاف من الناس. وقد نجمت هذه الحالة عن النزاعات المسلحة المتكررة، لا سيما في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة، والكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث، فضلا عن الأوبئة المختلفة.

وفيما يتعلق بالنزاعات المسلحة، فإن استمرار انعدام الأمن الناجم عن نشاط الجماعات المسلحة المحلية والأجنبية في الجزء الشرقي من البلد هو السبب الجذري للتشريد الواسع النطاق والمستمر للسكان الذين كانوا في الماضي غَيْر مُتَرَحِّلة، وكانت تعيش أساسا على الزراعة وتربية الماشية. وتوجد حالة مماثلة في منطقة كاساي الكبرى، التي شهدت اشتباكات مع الزعيم التقليدي لميليشيات كاموينا نسابو؛ وفي مقاطعة تنجانيقا، جراء النزاع بين البانتو والبيغمي؛ وحاليا في إيتوري، مع الجماعات المسلحة العاملة في ذلك الجزء من البلد. وفي الوقت نفسه، فإن النزاعات في البلدان المجاورة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وبوروندي قد أدت إلى تدفق اللاجئين من تلك البلدان، ناهيك عمن سبقوهم في فترة سابقة من البلدان المجاورة الأخرى مثل رواندا وأوغندا، في أعقاب النزاعات المسلحة والخلافات السياسية فيما بين الحكومات التي تتولى السلطة في تلك البلدان، كما كان الحال مع تحالف القوى الديمقراطية، وجيش الرب للمقاومة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وقد تفاقمت حالة النزاع المسلح هاته جراء الكوارث الطبيعية – الأمطار الغزيرة والفيضانات والانهيالات الأرضية – وتجدد ظهور بعض الأمراض الوبائية التي أبيدت، ناهيك عن انعدام الأمن الغذائي، الذي ينبغي أن نشير إلى أنه ناجم أساسا عن موسم زراعي سيئ أدى إلى انخفاض غلات المحاصيل ونقص في إنتاج الذرة.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لاستعادة السلام في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، فإن العواقب الإنسانية

ما زالت كبيرة. ونحن نعمل على التوصل إلى حلول. وغني عن القول إن أي إسهام منن جانب المجتمع الدولي لمساعدتنا في معالجة الحالة محمود جدا. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أن بلدي لا يزال يستفيد من جهود التضامن الدولي. فلا يزال عدد من المانحين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية يقدمون الدعم لنا في مساعدة الفئات الضعيفة من أفراد مجتمعنا.

وكما قلت، فقد رحبت حكومة بلدي بزيارة السيدة كاغ والسيد لوكوك إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأعربت عن تقديرها لما أجرياه من مناقشات مع السلطات الحكومية. وأثناء الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد وفدهما مع الحكومة، بقيادة نائب رئيس الوزراء ووزير النقل والاتصالات، نيابة عن رئيس الوزراء. تم الاتفاق على أن تصنيف حالة بلدي باعتبارها حالة من حالات الطوارئ الإنسانية، الذي نعتبره مفرطا، سيتم إعادة النظر فيه. ولئن كنا نقر بأننا نواجه حالات طوارئ، فإنها لا تبرر بأي حال من الأحوال تصنيفا مبالغا فيه على نحو ما يدعيه المجتمع الدولي. ونأمل أن يأخذ المجلس موقف حكومة بلدي بشأن هذه المسألة في الاعتبار.

وإذ نأخذ ذلك في الاعتبار، وبهدف مواءمة الآراء بشأن هذه المسألة قبل المؤتمر الذي سيعقد في جنيف، فإننا قررنا، بالتالي، عقد اجتماع لإطارنا الوطني للتشاور بشأن العمل الإنساني، الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنسيق استجابتنا الإنسانية، وهو أيضا منتدى للحوار يمكن فيه للجهات الفاعلة الإنسانية تبادل المعلومات واتخاذ قرارات مستقلة بهدف التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن سير الشؤون الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبينما يوفر تدخل الحكومة والمجتمع الدولي حلا فعالا ودائما للأزمة الإنسانية في أجزاء بلدي المتضررة من الكوارث الطبيعية والكوارث والأوبئة، فإننا لا نعتقد أن القول ذاته يصدق على المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة. ولعل المجلس يتفق معنا على أنه إذا لم نتمكن من القضاء على جميع القوى الهدامة العاملة هناك، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، إنهاء هذه الحالة. ولهذا السبب، فإن حكومة بلدي، الملتزمة بتحقيق السلام في جميع أنحاء أراضينا، تواصل بلا هوادة وبعزم جهودها الرامية إلى تحييد هذه القوى كافة واستئصالها على نحو كامل. وعلى الرغم من أن جهودنا تدعمها بالفعل الأمم المتحدة، من خلال بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لديها بالفعل ولاية قوية من المجلس للقيام بذلك، فإننا نعتقد أنه علامة على الحلول التي اقترحتها حكومة بلدي والمساهمات المتوقعة من المجتمع الدولي، سيكون من المفيد أيضا النظر، كجل من الحلول الممكنة للمشاكل الكامنة وراء الحالة الإنسانية المقلقة، لا سيما فيما يتعلق بالجماعات المسلحة الأجنبية، في إمكانية إجراء حوار سياسي بين تلك الجماعات والبلدان الأصلية، لا سيما في ضوء النتائج التي تحققت حتى الآن.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون التأكيد مرة أخرى على المساهمات الكبيرة والقيمة التي قدمتها الجهات المانحة والراعية استجابة لاحتياجاتنا الإنسانية من أجل مساعدة الأشخاص الضعفاء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعرب حكومة بلدي عن صادق الامتنان لما قدمته من دعم. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء المجلس على النظر في الحالة في بلدي.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٢.